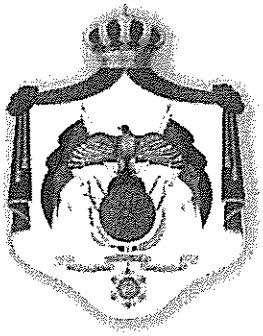

منظومة النزاهة الوطنية

«الميثاق» و «الخطة التنفيذية»

المملكة الأردنية الهاشمية

٢٠١٣

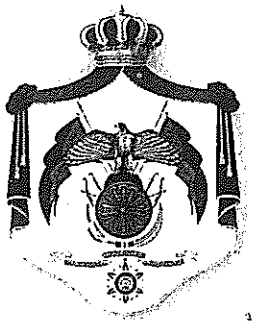

محتوى الوثيقة

الرسالة الملكية السامية

ميثاق النزاهة الوطنية

الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية

تقرير عمل اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية

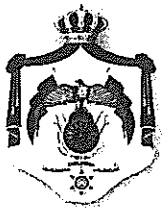

الرسالة الملكية السامية

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الدكتور عبدالله النسور، حفظه الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فأبعث إليك بتحية الاعتزاز بمسيرتك، والثقة بقدرتك على الاضطلاع بدور وطني أعوّل على نهوضك به بإخلاص ومسؤولية في هذه المرحلة، التي تتطلب منا جميعاً العمل الدؤوب لما فيه صالح الوطن والمواطن.

واليوم، ونحن نسير بعزيمة لا تلين لترجمة مخرجات عملية الإصلاح الشامل بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل واقعية ومسؤولية، فإن ثقة المواطن بمؤسسات الدولة المختلفة، والتي ستحثه على المشاركة الفاعلة والانخراط الحقيقي في عملية صناعة وتنفيذ القرارات والسياسات هي الأساس والمحرك لنجاح الجهود الإصلاحية النوعية الشاملة، والمضي قدما في مسيرة البناء والإنجاز.

لقد تمكّن الأردن، والحمد لله، من بناء مؤسسات راسخة وعريقة تميزت بالكفاءة والإدارة الحصيفة، وكان لها عبر العقود الماضية إسهاماتها الجليلة في رعاية مصالح المواطنين وصَوْن حقوقهم وحمايتها، ونظراً لما تقتضيه متطلبات مرحلة التجديد الديمقراطي، وما تتطلبه مخرجات العملية الإصلاحية بأبعادها المختلفة، فقد بات لزاماً علينا جميعاً، وبحكم الأولوية الوطنية، تحديث وتطوير منظومة النزاهة الوطنية لتبني على ما تراكم من إنجازات وتمضي للأمام لتعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، وترسخ الطمأنينة في نفوسهم على حاضرهم ومستقبل أبنائهم من الأجيال القادمة.

إن إرساء المبادئ العليا التي قام الوطن من أجل إعلائها كالعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، إضافة إلى مكافحة الفساد، والشفافية، والمساءلة، والتي هي ركائز جوهرية للحوكمة الرشيدة في الأردن، هي القاعدة الأساسية والمنطلق الثابت لمسيرتنا الإصلاحية التي لن تصل إلى مداها المنشود إلا عبر بناء شراكة حقيقية ومتوازنة وفاعلة بين جميع مؤسسات منظومة النزاهة لتأطير التعاون البنّاء المرتكز على رؤية واضحة وأسس موضوعية.

الأخ عبدالله النسور،

إن محاربة الفساد بأشكاله كافة، وقبل وقوعه، وإصلاح الأنظمة الإدارية والمالية، وتعزيز القيم المؤسسية والضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة، وتجذير ممارسة حق الحصول على المعلومة، إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة والمسؤولية في اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني هي ضرورات لن تتحقق إلا من خلال تفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة وتكاملية عملها، وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير المهنية.

وتأسيساً على هذه الثوابت وترجمةً لهذه الرؤى، فإني أعهد إليك برئاسة لجنة لتعزيز منظومة النزاهة تُعنى بمراجعة التشريعات ودراسة واقع جميع الجهات الرقابية، وتشخيص المشاكل التي تواجهها، والوقوف على مواطن الخلل والضعف، واقتراح التوصيات التي من شأنها تقوية وتقويم سير عمل هذه الجهات في مكافحة الفساد وتعزيز التعاون فيما بينها، وصولاً إلى أفضل معايير العمل المؤسسي

المتوازن، وبما يكفل ترسيخ مناخ العدالة والمساءلة وحسن الأداء تحقيقاً للصالح العام، الذي هو أولويتنا الأولى وهدفنا الأسمى.

وعليه، فإن الرأي قد استقر على اختيار الذوات التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة تعزيز منظومة النزاهة:

دولة رئيس مجلس الأعيان, معالي رئيس المجلس القضائي, معالي وزير تطوير القطاع العام / مقرراً للجنة، معالي الدكتور رجائي المعشر، معالي الدكتور محمد الحموري، سعادة السيد عبد المجيد ذنيبات، سعادة السيد طلال أبو غزالة، سعادة السيدة عبلة أبو علبة، سعادة الدكتور موسى بريزات، سعادة السيد محمود إرديسات، سعادة السيد باسم سكجها، ولا بد هنا من التأكيد على مجموعة من المرتكزات التي ستشكل نهج عمل اللجنة:

أولاً، ضمان إدارة المال العام وموارد الدولة ووضع الضوابط التي تمنع أي هدر فيها.

ثانياً، تعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة في القطاع العام فيما يتعلق بالموازنات والعطاءات واللوازم الحكومية، بالإضافة إلى وجود إطار للتعيينات في الوظائف العليا ومعايير تقديم الخدمات وآلية معالجة الشكاوى والمظالم.

ثالثاً، تمكين أجهزة الرقابة وتعزيز قدراتها المؤسسية لردع ومكافحة الفساد وفق اختصاصاتها.

رابعاً، تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ترسيخاً لثقافة الشفافية والمساءلة والحرص على الصالح العام.

خامساً، تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وإنني إذ أؤكد ضرورة تحلي هذه اللجنة بأقصى درجات الحيادية والموضوعية في تأدية مهامها الوطنية، فإنني أشدد أيضاً على أهمية قيام اللجنة بالتشاور والتواصل والحوار مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب والنقابات والقوى السياسية المختلفة، والانفتاح على الرؤى والأفكار التي يطرحها المواطنون وأصحاب الخبرة، بحيث تستند اللجنة في عملها إلى هذه الأفكار في إعداد ما يلي:

أولاً: صياغة ميثاق يتضمن المبادئ الأساسية والمعايير الأخلاقية والمهنية الناظمة للعمل في القطاعين العام والخاص بما يضمن تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ويضمن كذلك تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص ومحاربة ظاهرة الواسطة والمحسوبية.

ثانياً: إعداد خطة تنفيذية مرتبطة ببرنامج زمني محدد لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية والمساءلة والشفافية ومأسسة عملها وآليات التعاون فيما بينها، وتحديد واقتراح التشريعات المطلوب تعديلها والاحتياجات الفنية لتطوير القدرات المؤسسية لدى الجهات ذات العلاقة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وبعد الانتهاء من إعداد الخطة والميثاق، يتم عرضهما ومناقشتهما بكل موضوعية وشفافية في مؤتمر وطني عام، وذلك ضماناً لأعلى درجات التوافق حولهما، تمهيداً لتقديمهما للحكومة البرلمانية المقبلة، التي ستشكل انطلاقة جديدة ومنتظرة في مسيرتنا الإصلاحية المباركة، بإذن الله.

إنني اليوم، وفي ظل ما نمر به من استحقاقات المرحلة ومنجزاتها الإصلاحية، لأؤكد أهمية تلاحم جميع أبناء وبنات وطننا الغالي في مسيرة واحدة تتكامل فيها الجهود تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا، وإنني على ثقة تامة من أن هذه اللجنة، والتي تحظى بدعمنا ومساندتنا وتعاون جميع أجهزة الدولة، ستقوم بمهامها على أكمل وجه، وبما يحقق الصالح العام.

متمنياً لكم النجاح والتوفيق لما فيه خير وطننا الغالي وشعبنا الوفي الأصيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمّان في ٢٤ محرم ١٤٣٤ هجرية

الموافق ٨ كانون الأول ٢٠١٢ ميلادية

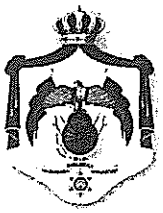

ميثاق النزاهة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

«الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ»

القرآن الكريم (سورة الرعد: آية ٢٠)

الفساد آفة مجتمعية عامة، عابرة للتاريخ والجغرافيا، وللأزمان والدول، وهو ظاهرة مركبة، متعددة الأوجه والأشكال، ويصعب حصر أسبابها أو إحصاء وقائعها، لكن من الممكن، ومن الواجب، العمل على مكافحتها لاحتوائها، وتقليصها إلى أدنى قدر ممكن، باعتبارها تقوّض أسس المجتمعات، وتعمّق الفقر، وتعيق التطور. والفساد أكبر عدو للإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، وتجاهله يحبط روح الأمل والتفاؤل، وينزع الثقة بين المواطن والدولة.

وتهدف منظومة النزاهة الوطنية الأردنية إلى تحقيق خدمة المواطن، وصون كرامته، والمحافظة على ممتلكاته، بضمان تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة اعتماداً على أسس الشفافية، والعدالة، والمساواة بين المواطنين، وبالتالي, محاربة الفساد بكلّ أشكاله: الرشوة، والاختلاس، والاحتيال، وسوء استخدام السلطة، وعمليات غسيل الأموال، وتضارب المصالح، والاستخدام غير الأمين للمعلومات لتحقيق منافع خاصة، والواسطة، ومحاباة الأقارب، وغيرها.

«معاً، نحارب الفساد»

النزاهة هي الاعتراف بحقوق الآخرين المادية وغير المادية واحترامها، وعدم التعدي عليها بالاستسلام لإغراءات المنفعة غير المشروعة أو غير المستحقة، والالتزام بروح القانون بدقة متناهية وبصورة طوعية تؤكد روح المواطنة الحقة, وهي واجب ومسؤولية تتقاسمها جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، ومحاربة الفساد تنتشر على جبهات متعددة، وينبغي أن لا تكون حكراً على جهة واحدة في الدولة، بل يشارك فيها كل عناصر المجتمع، بدءاً من السلطات الدستورية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وما يتفرع عنها من أجهزة، وصولاً إلى: الهيئات المستقلة، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية، وهذِه كُلها، مع غيرها، تشكل ركائز منظومة النزاهة الوطنية، ولا بد من تنسيق وتشاركية جهودها لضمان تناغم العمل فيما بينها.

وتبدأ عملية محاربة الفساد بـ:

أولاً: الاعتراف بوجوده، وعدم إنكاره.

ثانياً: معرفة الثغرات القانونية والمؤسسية في الأنظمة والتشريعات والإدارة، ومواطن ضعف الوازع الأخلاقي لدى الأفراد والمجموعات.

ثالثاً: المراجعة الدائمة، فالفساد يُحاول دوماً احتلال أمكنة جديدة، ويخترع أساليب، ويبتكر أخرى، من خلال مراقبته ومتابعته لمواطن ضعف النظام العام، ولهذا فعلى مواجهته أن تكون بمسؤولية وطنية عالية وأن تسبقه بتحصين نفسها منه.

رابعاً: عدم التهاون مع أي تقصير مؤسسي أو فردي، بالمساءلة والمحاسبة، وأن تكون العقوبات قاسية،

ورادعة، ليس لمرتكب جريمة الفساد ومن تعاون معه فحسب، بل لمن يحاول أن يسير في الطريق نفسه.

وقد حرص الأردنيون، منذ تأسيسهم لنظامهم السياسي والإداري الحديث، على تحصينه من الخروج على مبادئ النزاهة الوطنية، من خلال تضمين دستورهم بالمواد التي تحارب أشكال الفساد، والتأكيد على إنشاء دوائر رسمية تتولى عمليات المراقبة والمحاسبة، لكن تعاقب الإدارات وعدم نضج بعض الأداءات, أوجد ثغرات في منظومة النزاهة أصبحت تتطلب العلاج.

وشهد الأردن، خلال العقد الماضي، عملاً حثيثاً من أجل تطوير منظومتهِ الخاصة بالنزاهة الوطنية، باعتبارها من أهم ركائز عملية الإصلاح، وكان من أوائل الدول التي صادقت على المعاهدة الدولية لمحاربة الفساد، واستضاف أول مؤتمر دولي لها، وراجع قوانينه المتعلقة بالموضوع، وأصدر قوانين مكملة لها، كما أسس العديد من الهيئات المستقلة المعنية للوصول إلى أفضل الممارسات.

وضمن هذا السياق التاريخي المتصل، أتت مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني إبن الحسين المعظم بتعزيز منظومة النزاهة الوطنية من خلال تشكيل لجنة ملكية تقوم بمراجعة شاملة لما هو قائم، وتخرج بتوصيات من شأنها تقويم المسيرة، وتعزيز الإيجابيات والحد من السلبيات، وتتضمن جملة من الإجراءات العملية التي من شانها تحقيق ما نريد من ميثاق النزاهة الوطنية، وأبرز هذه الإجراءات التالي:

- تأصيل منظومة القيم والقواعد السلوكية في مؤسسات الدولة، وضمان تكامليتها واشتراكها في تحمل المسؤولية الوطنية.
- شفافية الإدارة العامة في التعامل مع الرأي العام، في أعمالها وإجراءاتها وخدماتها ونتائجها.
- الربط بين المسؤولية والمساءلة والمحاسبة في الإدارة العامة.
- استخدام السلطة التقديرية في أضيق الحدود.
- معالجة القصور في التشريعات ومواطن الخلل والضعف في البنية التنظيمية لمؤسسات الدولة.

إن ركائز النزاهة الوطنية على أرض الواقع تشمل:

- سيادة القانون وإنفاذه: وهذا يقتضي أن يخضع الجميع للقانون إذ لا شيء يسمو على القانون، وأن تطبق النصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع.
- الفصل المرن بين السلطات والتوازن بينها.
- تكاملية العمل بين السلطات الثلاث من ناحية وبين تلك السلطات مع مؤسسات المجتمع المدني والإعلام وبين مؤسسات السلطة الواحدة من ناحية أخرى.
- حرية الرأي والتعبير.
- المشاركة في صنع القرار.
- المؤسسات العامة منفعة عامة لا يجوز التعدي عليها بأي حال من الأحوال ولأي سبب كان.
- للمواطن الحق في الاطلاع على أعمال المؤسسات العامة وعليه في المقابل حمايتها وصونها.
- المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة في جميع نواحي الحياة العامة.
- المساءلة :كافة المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني خاضعون للمساءلة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

إن مناداة جلالة الملك بضرورة تحقيق الإصلاح الشامل منذ تسلم سلطاته الدستورية، شكلت دفعة قوية لجهود تحقيق النزاهة الوطنية. ومع توافر الإرادة لدى جميع أطراف المعادلة السياسية على مستوى مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع يتحقق المزيد من الإنجازات في مجال التحول الديمقراطي، فمسؤولية النجاح يتقاسمها الجميع: مواطنين ومؤسسات. ولتحقيق النزاهة الوطنية، لا بد من تكامل وترابط مجموعة من المكونات التي لا بد ان تعمل بشكل متسق، وهي التشريعات والبنية التنظيمية والقدرات المؤسسية والوظيفية والثقافة السائدة. وبهذا المعنى فإن منظومة النزاهة يمكن النظر إليها كنظام متكامل إذا اختلّ منه جزء اختلّ كامل النظام، و تتحقق مبادئ النزاهة ومرتكزاتها بكفاءة وفاعلية من خلال تبني الخطط والبرامج والمشاريع القابلة للتطبيق والقياس ووجود آليات ومعايير واضحة وشفافة تحدد المسؤليات والأطر الزمنية اللازمة للتنفيذ.

أولاً: التشريعات

لا بد أن تكون التشريعات محكومة باعتبارات العدل والحرية والمساواة، وقائمة على الرغبة في إحداث توازن دقيق بين اعتبارات العدل والحرية من ناحية، وبين دواعي الأمن والنظام والاستقرار من ناحية أخرى. ولا يجوز أن يكون مجرد إعادة صياغة لقرارات أو رؤية إدارية معينة منفصلة عن الضمير الاجتماعي أو عن الاقتناع العام. فالاقتناع العام بالنتيجة هو الضمان الحقيقي لنفاذ هذه التشريعات وإعطائها القدرة على الاستمرارية والتطبيق.

لا بد أن تتسم التشريعات بالشمولية والوضوح والتطور والملاءمة، مما يستدعي ان تبين هذه التشريعات النصوص التي يطالها التعديل أو التغيير عند وجوده، وأن تمثل بيئة طاردة لمظاهر الفساد، وتجرّم التصرفات والأفعال كالرشوة والتعدي على المال العام والاختلاس وإساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ وغسل الأموال والتهرب الضريبي والواسطة والمحسوبية. وأن تكون ذات أثر إيجابي ومحققة لمعايير الشفافية والنزاهة وشاملة لجميع الجوانب وعلى نحو واضح يؤدي إلى تكاملية الأدوار والحد من الازدواجية. وأن تكون فاعلة تستجيب لكافة الاحتياجات والتوقعات، حيث أن أي قصور في أي جانب منها ينعكس على النزاهة ومستواها.

ثانياً: المؤسسات وبنيتها التنظيمية

إن أي قصور في البنية التنظيمية للمؤسسات يؤدي إلى خلل في منظومة النزاهة الوطنية، وإن وجود بنية هيكلية وتنظيمية تكفل قيام المؤسسات بتقديم خدمات للمواطنين ذات جودة عالية وبدرجة عالية من الشفافية والعدالة. وتضمن تبني سياسات وتشريعات وإجراءات لمحاربة الفساد والمحسوبية، وكافة المظاهر التي تتعارض مع سيادة القانون والعدالة الاجتماعية. وكلما اتسمت المؤسسات بوضوح مهامها وأدوارها، وبقدر ما تعكس هياكلها التنظيمية والوظيفية أدوارها ومهامها الأساسية، كلما تضمن ذلك تكاملية في الأدوار، وعدم تداخل في الأعمال، أو ازدواجية في الجهود. ولهذا انعكاساته الإيجابية على منظومة النزاهة الوطنية.

ثالثاً: القدرات المؤسسية والوظيفية

إن أي قصور في القدرات المؤسسية والوظيفية يؤدي إلى خلل في منظومة النزاهة الوطنية، وحتى يتسنى الحصول على مخرجات تلبي احتياجات المجتمع وتوقعاته لا بد أن يتوفر في المؤسسات موارد

بشرية كفيئة وفعالة وبعدد مناسب وموارد مالية كافية تمكنها من القيام بمهامها وواجباتها، وخطط اتصال داخلي وخارجي فعالة، وعمليات وإجراءات عمل واضحة وشفافة ومبسطة تعمل على حسن توظيف الموارد البشرية والمالية، من ضمنها تفعيل مبدأ تفويض الصلاحيات لتبسيط الإجراءات لكن ذلك لا يعفي من المسؤولية فمن يمتلك السلطة يتحمل المسؤولية المترتبة عليها، وتبني أنظمة تقنية تضمن الحياد والعدالة في تقديم الخدمة، مما يؤدي إلى الحصول على مخرجات ونتائج تلبي الاحتياجات والتوقعات.

رابعاً: الثقافة والممارسات الفعلية

إن النزاهة سلوك فردي ذو أثر اجتماعي، تحكم هذا السلوك مؤثرات أسرية وتعليمية وثقافية وبيئية، وتلعب الثقافة والممارسات الفعلية دوراً أساسياً في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية أو تقويضها، ففي ظل وجود تشريعات محكمة تراعي الثقافة، ومؤسسات ذات بنية تنظيمية وقدرات مؤسسية ووظيفية مناسبة، يكون دور الثقافة المؤسسية مكملاً ومعززاً لقيم النزاهة وممارساتها في مؤسسات الدولة. وكل هذا يتطلب تأصيل القيم الفردية، وقواعد السلوك الوظيفي والمهني وأخلاقياته، بما يشكل ثقافة عمل مستدامة، تؤثر في السلوك والأداء معاً، مما يؤدي إلى إدماج القيم الفردية مع القيم المؤسسية، خدمة لرسالة المؤسسة وتحقيقاً لأهدافها.

ويمكن لنا تبيّن ذلك كله في الفصول التالية:

أولاً: مرتكزات النزاهة في السلطة التنفيذية

تُعدّ منظومة النزاهة في السلطة التنفيذية جزءاً رئيسياً من منظومة النزاهة الوطنية، ولا تكتمل المنظومة الكلية للنزاهة إلا بالتنسيق بين السلطات والعمل التشاركي بين الحكومة والسلطتين التشريعية والقضائية ومؤسسات المجتمع والمواطنين، وعلى نحو تشكل القيادات نموذجاً وقدوة في أدائها وسلوكها، فدرجة نزاهة السلطة التنفيذية، تؤثر بشكل مباشر على ثقة المواطن بعمل القطاع العام ومؤسسات الدولة ككل. ومن أبرز مرتكزات النزاهة في السلطة التنفيذية ما يلي:

شفافية رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الحكومية

إن تحقيق درجة عالية من الشفافية المتعلقة برسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الحكومية، ومصداقية تعامل الحكومات مع المواطنين وعلى نحو يتطابق فيه القول مع الفعل، يولد لدى المواطن ثقة تدفعه إلى الالتزام الذاتي بتحمل مختلف الأعباء التي يواجهها الوطن. وهذا يستوجب وجود آليات مؤسسية، تعزز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة وتعتمدها، وتضمن له حقه بالاطلاع على ما تقوم به الحكومة، وتمكنه من معرفة المعلومات التي تنطلق منها تلك السياسات والقرارات بشكل مباشر أو من خلال مختلف وسائل النشر، على أن تكون هذه المعلومات ذات درجة عالية من المصداقية، تدفع المواطن إلى إبداء رأيه تأييداً أو تقييماً، ليشكل ذلك طريقاً ناجعاً في كسب ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

وجود جهاز حكومي بحجم مناسب

إن وجود جهاز حكومي ومؤسسات حكومية ذات هياكل تنظيمية ملائمة، تلتزم بواجباتها القانونية والدستورية، يعزز تكامل الأدوار ويحد من التداخل والازدواجية، كما أن المرونة العالية في الاستجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، سيساهم في إنجاز الأعمال والمهام بكفاءة وفعالية، ويحد من الأثر

السلبي للبيروقراطية.

اعتماد الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص

إن النزاهة على المستوى الفردي والمجتمعي تفترض اعتماد أسس ومعايير موضوعية وعادلة وشفافة في العمليات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في مختلف المستويات الوظيفية، ومن ذلك (التعيين، الترقية، التدريب، التقييم، التحفيز، النقل، الانتداب، الإعارة،...).

تبني مدونة سلوك وظيفي وتفعيلها

إن التزام جميع العاملين في الجهاز الحكومي بمدونة السلوك التي ترتكز على أسس العدالة، والشفافية والمساءلة، والمهنية والحيادية، وانتماء العاملين لمؤسساتهم والعمل على تحقيق رسالتها وأهدافها وتحمل المسؤولية، له دور كبير في تنمية ثقافة النزاهة لدى الموظف ويعزز كفاءته وفاعليته في أداء مهامه، فالموظف العام موجود لخدمة الناس بطريقة ملائمة وحضارية.

انفتاح الموازنة

إن الانفتاح في الموازنة يتطلب درجة عالية من الشفافية في بنودها ومراحلها كافّة، بحيث تتسم هذه الموازنة بدرجة عالية من العدالة في التنمية الشاملة. وأن تكون مدعمةً بتقارير سليمة عن الإيرادات والدين العام، وأوجه الإنفاق ومخرجاته ونتائجه، كما أن دعم عملية صنع القرار، ينبغي أن تحكمها آليات رقابية فاعلة، يتم نشرها عبر مختلف وسائل الاتصال ليطلع عليها الجميع (المواطن ومؤسسات المجتمع) ويُبدوا ملاحظاتهم عليها.

تعزيز الالتزام الضريبي

إن التخلف عن تسديد الضرائب والتهرب من دفعها هما من أسوأ أشكال الفساد المخفي، ولمعالجة ذلك لا بد من مراجعة التشريعات التي تجرّم وتشدد العقوبة على من يتخلف عن دفعها أو يتعمد التهرب منها، وتعزيز آليات التحصيل الضريبي والعمل بالضرائب التصاعدية.

ولا بد من وجود ضوابط وأسس موضوعية تحكم عملية منح الإعفاءات أو أية مزايا استثنائية والالتزام بها بما يضمن جدواها ويحقق أهدافها وأن لا تشكل مجالاً لأي هدر في المال العام.

شفافية إجراءات العطاءات والشراء الحكومي

إن ضمان شفافية إجراءات العطاءات والشراء الحكومي، يستدعي بالضرورة قيامها على أساس العلانية والمنافسة العادلة، وأن تكون غايتها تحقيق الصالح العام، وتحفيز المنتج المحلي لضمان النوعية والجودة العالية والمحافظة على الموارد المالية للدولة، وأن تديرها موارد بشرية مؤهلة ذات كفاءة وحيادية تستشعر أعلى درجات المسؤولية، وأن تستخدم تكنولوجيا المعلومات وأحدث التقنيات في عملها. وأن تحكمها أنظمة رقابية متخصصة وفعّالة، قادرة على اكتشاف الفساد ومكافحته والحد من تضارب المصالح وضمان نزاهة إجراءات العطاءات والشراء الحكومي.

كفاءة الخدمة العامة

الحكومة سلطة لخدمة الناس وليست سلطة على الناس، وبالتالي فإن تحقيق الكفاءة في الخدمة العامة يستوجب توافر خدمة ذات قيمة مضافة وكلفة معقولة تحقق توقعات متلقي الخدمة واحتياجاتهم، وترتكز على أساس احترام حقوق متلقي الخدمة ومصالحهم دون تمييز، وأن تكون عملياتها واضحة وبسيطة

وسهلة ومعلنة، وفق أفضل الممارسات الدولية باستخدام الوسائل العلمية الحديثة، بحيث يكون تقديم الخدمة بأسلوب وظروف ملائمة وبطريقة حضارية. ويكون اتخاذ القرارات مبنياً على بيانات ومعلومات دقيقة، فمن يملك المعرفة والمعلومة والإرادة لديه القدرة على اتخاذ القرار السليم، فالتردد في اتخاذ القرار من قبل المسؤولين أو ترحيل الأزمات يفاقم من حجم المشكلات، كما أنه من الضروري أن يكون العمل مؤسسياً وفق منهجيات واستراتيجيات لا تتغير بتغير المسؤول وأن تكون هنالك آليات للمتابعة والتقييم، مع توفير آليات تقديم الشكاوى ومعالجتها.

التركيز على جذب الاستثمار وتوحيد مرجعياته

إن الاستثمار لمصلحة الأجيال القادمة وبما يحقق الاستدامة والعدالة ويتوافق مع الأولويات الوطنية، وتوافر بيئة مؤسسية ذات مرجعية موحدة، وتشريعات واضحة وخدمات وموارد بشرية مؤهلة، ومنافسة تسلط الضوء على الميزات الاستثمارية في المملكة، سيعزز القدرة على استقطاب الاستثمار الداخلي والخارجي.

تمكين الجهات الرقابية

إن وجود هيئات تنظيم ورقابة محصنة من أي تأثير، وتقوم بمهامها وواجباتها وتمارس صلاحياتها باستقلالية ولا تخضع للمساءلة إلا من قبل المواطن والسلطة التشريعية، وتمتلك بنية مؤسسية سليمة مدعمة بكوادر رقابة قوية وفاعلة تعمل بمهنية وشفافية، تديرها كوادر فنية متخصصة مؤهلة أكاديمياً ومهنياً ومدربة ومختارة بعناية وفق أعلى درجات الدقة والموضوعية لشغل تلك الوظائف، سيعزز قيم النزاهة ونظم الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة والاستخدام الأمثل للموارد العامة في القطاع العام، وحماية المال العام من العبث والاختلاس. وهذا يتطلب جهوداً كبيرة عند وضع النظم المحاسبية التي تعزز الرقابة المحاسبية الدقيقة، ووجود آليات وأدوات رقابية مهمتها الفحص والتدقيق والمراجعة لمحاربة الفساد المالي في القطاع العام.

وبما أن هدف الوزارات والمؤسسات العامة هو تقديم الخدمات للمواطنين، فإن دور الأجهزة الرقابية هو ضمان تقديم هذه الخدمات بأسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة ممكنة وبالشكل المطلوب قانوناً. وتعتبر الرقابة السند الأساس في فاعلية أداء القطاع الحكومي، ومن الضروري أن يتم ذلك دون وقوع تداخل بين عمل الأجهزة الرقابية مع أهمية ضمان تكاملية أدوارها، وحتى يتم ذلك لا بد أن يحكم عملها بتشريعات ناظمة متكاملة قادرة على القيام بمهامها الوقائية وأن تعنى بوسائل العلاج والإصلاح، ويكون لدى هذه الأجهزة موظفون مختصون ذوو كفاءات علمية وعملية في مجالات الرقابة واتجاهاتها الحديثة، وتعتمد تكنولوجيا المعلومات كمدخل أساس لتطوير المهارات، وتكون قادرة على تأدية واجباتها بالشكل المطلوب.

إن وجود وحدات رقابة داخلية لها تشريعات ناظمة لعملها، وتمكين موظفيها من ممارسة أعمالهم بحرية ومهنية، وأن تمارس هذه الوحدات دوراً مؤثراً وفعالاً، يمكنّها من أن تعمل كنظام إنذار مبكر للتعرف على الأخطاء والمخالفات، سوف يؤدي إلى إحكام مراقبة الإنفاق من المال العام بشكل أكثر فعالية.

كما أن وجود أجهزة تنظيم ورقابة قطاعية قادرة على العمل بكفاءة ومهنية وموضوعية تضمن العدالة وحماية حقوق المستهلكين والمساهمين، سيعزز المناخ الاستثماري، ويحافظ على الأموال وإدارتها بشكل صحيح، ويحافظ على الحقوق المالية للدولة ويضمن امتثال مؤسسات القطاع الخاص للتشريعات، ويعزز من مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

ثانياً: مرتكزات النزاهة في السلطة القضائية

استقلال القضاء

القضاء هو عماد السلطات الثلاث ولا يتحقق أي رقي أو تقدم في أي دولة ما لم تكن سلطتها القضائية مستقلة وتعمل ضمن منظومة متكاملة مع باقي السلطات. وإن إصلاح القضاء وتطوره مقترن بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح يستجيب لتسارع التطور في الأعباء الملقاة عليه، وتزايد عدد القضايا، وتعقد وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والتوسع السكاني والتنوع الفكري، وأن تعزز تشريعات السلطة القضائية نزاهتها وتواكب التطورات في المجتمع الأردني على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، ومن أهمها التشريعات الخاصة بقضاة المحاكم النظامية والشرعية والمحاكم الخاصة وما يكفل استقلالهم من أحكام دستورية. كما أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وذلك تعزيزاً لمبدأ استقلالية القضاء، والحصانة للقضاة هي ضمان استقلالهم. والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها، وذلك تعزيزاً للمبدأ الدستوري في استقلالية القضاء. ويأتي مكملاً لذلك ضمان وجود آليات فاعلة للمساءلة، من خلال إعطاء جهاز التفتيش القضائي الحصانة اللازمة، وإقرار مبدأ مخاصمة القضاة.

كفاية القضاة وتمكينهم

إن نزاهة القضاء لا تتحقق إلا من خلال قضاة يمارسون عملهم بأعلى درجات المهنية، وهذا يتطلب اعتماد أسس ومعايير موضوعية وعادلة في اختيارهم وتعيينهم وترفيعهم وعزلهم وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية وأفضل الممارسات عالمياً، كما أن ضمان كفاءتهم يتأتى من خلال تبني برامج متقدمة لبناء قدراتهم وتدريبهم المستمر، وإن التزام القضاة بمدونة سلوك وظيفي خاصة بهم له دور كبير في تعزيز النزاهة في السلطة القضائية.

تعزيز دور النيابات العامة

ويتمثّلُ ذلك في تعزيز دور النيابات العامة في تحريك دعوى الحق العام وحفظها، وفي تمثيل النيابة العامة أمام المحاكم المختصة باستقلالية ووفق أحكام القانون، وأن تخضع لمعايير النزاهة والكفاءة والشفافية بالتعيين والترقية، ولا سلطان عليها في رفع القضايا أمام المحاكم لغير القانون، والنظر في وجود نيابة عامة مستقلة.

إنفاذ القانون

إن التشريعات والأنظمة العادلة لا يمكن أن تعمل بمفردها لتحقيق الغايات المتوخاه من وجودها، إذ لا بد من ضمان تطبيق التشريعات والأنظمة باستقلال وحيادية ونزاهة وكفاءة، وان تتعاون الأجهزة التنفيذية في تنفيذ قرارات السلطة القضائية وأحكامها وتنصاع لها دون تمييز، إن إنفاذ القانون واجب والتهاون في إنفاذه هو مساهمة في الفساد، فالانصياع للقانون علامة قوة والاستقواء عليه علامة ضعف في الإرادة والإدارة، وإن هيبة الدولة من هيبة المواطن وتتحقق بتطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

ثالثاً: مرتكزات النزاهة في السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي إحدى الركائز الأساسية للنزاهة في بلادنا؛ كونها تمثل مصدر التشريعات الناظمة للدولة في جميع مؤسساتها ومكوناتها، وتوضح الحقوق والواجبات والمسؤوليات والعلاقات لمختلف السلطات، كما أن لها دوراً رقابياً على أداء الجهاز الحكومي مستمداً من الدستور، حيث إن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته، ولكل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب الحق في أن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات حول أي أمر من الأمور العامة. والرقابة النزيهة هي تلك التي تكون غايتها خدمة الصالح العام وتركز على القضايا العامة بعيداً عن المصالح الشخصية أو الفئوية أو محاباة الذات، وهي رقابة موضوعية وليست عشوائية أو انتقائية، كما أنّها تركز على الأداء بصرف النظر عن الأشخاص.

إن التشريعات العادلة والفاعلة يجب أن تُبنى من خلال النهج الديمقراطي القائم على أساس المشاركة الواسعة واحترام معتقدات الغير ورأي الأغلبية والتمثيل الواسع للمصالح والترفع عن المصالح الشخصية الضيقة. وفي جميع الأحوال فإن التشريعات يجب أن تُبنى على معلومات صحيحة وموثوقة، وأن تراعي أحكام الدستور والقيم والتقاليد والمبادئ العامة، وأن تضمن التدرج التشريعي والانسجام بين القوانين وتتمتع بدرجة من الاستقرار التشريعي وأن تتمتع في الوقت نفسه بمرونة في الاستجابة للمتغيرات. كما أن التشريع يجب أن يحقق مبادئ العدل على أكمل وجه، وأن يحقق المصلحة العامة والتوازن المجتمعي ويحفظ حقوق المواطنين ويكفل حرياتهم ويحقق المساواة وتكافؤ الفرص بينهم ويحافظ على أمنهم وسلامتهم. وهذا يقتضي وجود أجهزة فنية مساعدة لدى كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الأعيان، تتوافر فيها أعلى درجات التخصص في ضبط التشريعات مضموناً وصياغةً وتناسقاً.

انتخابات نزيهة وشفافة

إن من أهم الضمانات الأساسية لنزاهة الانتخابات هو وجود قانون انتخاب شامل ومتوازن يشكل نقلة نوعية في الحياة البرلمانية، ويتفق مع المعايير الدولية، مع توافر الآليات المناسبة لمحاربة المال السياسي، ويوفر جهة مستقلة عن الجهاز التنفيذي تدير العملية الانتخابية وتشرف عليها بمهنية وفق المعايير الدولية للنزاهة والشفافية، مدعمة بآليات وإجراءات فعالة لإدارة العملية الانتخابية ومعالجة الطعون والشكاوى بشكل فعّال وتستطيع التحقق من الشكاوى والمخالفات وتوثقها. كما أن التمثيل الحقيقي والعادل المبني على تمثيل أوسع لشرائح المجتمع هو متطلب أساسي لنزاهة الحياة الديمقراطية.

القدوة الحسنة

إن تقيد النائب بقواعد السلوك المهني التي تحول دون استغلال منصبه لتحقيق مكاسب شخصية، وقيامه بتأدية واجبه تجاه المصلحة الوطنية، سينعكس على أداء مجلس النواب ويمكنه من القيام بدوره على أكمل وجه.

الناخب الرقيب

لا تقتصر المشاركة العامة للمواطن في الأنظمة الديمقراطية على دوره في الانتخابات وإنما تتجاوز ذلك إلى المشاركة في القرار السياسي من خلال المتابعة والمساءلة، فالمشاركة الشعبية المنظمة والمتزنة والسلمية المستندة إلى الدستور والقوانين هي التي تصنع الإرادة السياسية وتحقق الإصلاحات المنشودة.

ويتحقق ذلك من خلال التواصل المستمر ما بين الناخب والنائب، ووجود آليات واضحة لمتابعة أداء النائب ومساءلته من قبل ناخبيه. وهذا يستدعي تمكين الناخب من الحصول على المعلومة، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة دور فاعل في مساءلة النواب، وضمان حق الاطلاع على المبادرات التشريعية لدى المجلس، والإفصاح عن نتائج التصويت ونشرها.

رابعاً: مرتكزات النزاهة في القطاع الخاص

المسؤولية المجتمعية

القطاع الخاص شريك في التنمية جنباً إلى جنب مع القطاع العام. وعلى القطاع الخاص تعزيز دوره في المسؤولية الاجتماعية ودعم المبادرات الوطنية ذات العلاقة بالتنمية الشاملة. وأن يتبنى نهجاً يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع بوجهٍ عام. كما أن عليه إدارة أعماله بشكل عادل وأمين وواضح، واحترام حقوق الإنسان وتفادي المساس بحقوق جميع المعنيين الذين يتأثرون بمختلف أنشطته دون تمييز، والتحسين المستمر لظروف التشغيل والعمل والسلامة المهنية، واتخاذ جميع الإجراءات ذات العلاقة بحماية البيئة.

حوكمة الشركات

وهذه تتحقق عندما تلتزم الشركات بمبادئ الحوكمة وهيكلها من خلال مجالس إدارة منتخبة من الشركاء فيها، بطريقة نزيهة وشفافة قادرة على اتخاذ القرارات بحيادية تراعي حقوق الأقلية بما يحقق مصلحة جميع الشركاء ومفصولة عن الجهاز التنفيذي وتراقبه بشكل فعّال، ويتسم أداء مجالس إدارتها ورؤسائها التنفيذيين بالنزاهة والالتزام، وتكون قراراتهم مسؤولة، وتعتمد سياسات وإجراءات واضحة تمنع حالات تعارض المصالح، وأن يتم الإفصاح عن وضع الشركة وتطلعاتها والمعلومات المؤثرة على قرارات الشركاء وأصحاب المصالح وما يتطلبه القانون في الوقت الملائم. وأن تلتزم مؤسسات القطاع الخاص بنشر جميع المعلومات الأساسية الخاصة بالعمل والقوانين واللوائح المنظمة لها ولأوضاعها المالية، وتقوم بأعمالها وفقًا لمبادئ المنافسة المتكافئة دون المساس بسمعة المتنافسين وأن تلتزم بالقوانين والتشريعات بعيداً عن الاحتكار ومحاباة الذات، وتتفادى أي سلوك يؤدي إلى الرشوة لغايات الحصول أو المحافظة على امتياز غير قانوني أو شرعي، وأن تلتزم بقواعد السلوك المهني والأخلاقي للعاملين فيها، وتتعامل بشفافية مع الجهات الرقابية والتنظيمية وتمتثل لها، وتتجنب التهرب الضريبي، وتراعي مصالح المنتفعين.

خامساً: مرتكزات النزاهة في الأحزاب والهيئات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

خدمة الوطن والمواطن

إن الهيئات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لها دور هام في خدمة الوطن والمواطن، ولتفعيل هذا الدور فإنه لا بد أن تعمل هذه المؤسسات دون تحيز أو تمييز في إرجاء الوطن كافة وفق رؤية وطنية واضحة، وتعتمد أنظمة رقابة داخلية فاعلة، وتنشر تقارير دورية عن أنشطتها ونتائج أعمالها. كما لا

بد من سن التشريعات التي تسمح لها العمل بحرية دون عوائق، وأن تكون نشاطاتها وأنظمتها شفافة وغاياتها خدمة المجتمع وحماية حقوق المواطن، كما لا بد من تطوير وتفعيل إطار تشريعي ينظم عمل مراكز الدراسات والجمعيات التي تصنف ضمن منظمات المجتمع المدني، وذلك لضمان عدم ممارستها للأنشطة الربحية وانسجام أنشطتها مع أهدافها التي تم تسجيلها على أساسها، ووضع ضوابط وأسس تحكم تلقيها للتمويل وأوجه إنفاقه.

الاختلاف في الآراء والاجتهادات والاجتماع على مصلحة الوطن

إن منظمات المجتمع المدني التي تعمل انطلاقاً من اهتمامها بحقوق الإنسان وحقوق المواطن وتحقيق العدالة والمساواة، تساهم في بناء مجتمع تسوده ثقافة التنوع، وتجتمع على المصلحة العامة، ويكون القانون هو منطلقها، وتضم مواطنين نشطاء فاعلين؛ هدفهم هو الحرص على الصالح العام كأساس لأي نشاط ووضعه فوق أي اعتبار، فهي تختلف من أجل الوطن ولا تختلف عليه.

أحزاب لها برامج سياسية واجتماعية

إن الأحزاب السياسية هي مؤسسات رئيسة في العمل الديمقراطي. ويتطلب تفعيل دورها وجود تشريعات تعمل على تبسيط إجراءات وشروط تشكيلها، وتضمن عدم تعطيل الحق الدستوري في تأسيسها، أو التجاوز عليه. هذا بالإضافة إلى وجود تشريعات تنظم عملها وتهيء مناخاً مواتياً لممارسة نشاطها السياسي الديمقراطي وتفعيل دورها في صنع القرار، وأن تعتمد الأحزاب الأساليب الديمقراطية في التنظيم الداخلي لها، وفي اختيار قياداتها، وممارسة نشاطاتها في إطار الحوار الديمقراطي والتنافس الحر بينها، وتعتمد في مواردها المالية على مصادر محلية معروفة ومعلنة ومحددة، وتخضع للرقابة المالية والقانونية، وتشهر كلاً من نظامها الأساسي ونظامها الداخلي، وبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن لا يكون لها أي ارتباط بأي جهة غير أردنية، وعدم توجيه نشاطها الحزبي أو التنظيمي بناء على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية، وأن لا تستغل مؤسسات الدولة ودوائرها وأجهزتها والمؤسسات العامة والخيرية والدينية لخدمة أهدافها. وأن تحترم الوحدة الوطنية بمختلف مكوناتها وتعمل على تعزيزها، فضلاً عن وجود مناهج دراسية تعزز المشاركة السياسية الفاعلة، ووجود نظام حزبي فعّال يشمل إعلاماً حراً وحرية التعبير، وانتخابات دورية عامة حرّة ونزيهة، ونظاماً سياساً تنافسياً حقيقياً، وحرية الوصول إلى المعلومة وتعدد مصادرها. ومما يساعد في نمو الأحزاب وجوداً ونشاطاً وفاعلية، أن يكون للكتل النيابية التي يتم التشاور معها في تشكيل الحكومات برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تنطلق منها في القيام بدورها المطلوب.

محاربة المال السياسي

إن تقديم المال أو المنافع والمصالح الخاصة أو الوعد بتقديمها أو طلبها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف التأثير على آراء وتوجهات وأفكار الآخرين أو دفعهم لممارسة فعل معين أو الامتناع عنه هو من أخطر الممارسات التي تهز قيم النزاهة في أي مجتمع، ولمحاربتها لا بد من بناء ثقافة مجتمعية مدعمة بتشريعات وأنظمة وإجراءات قانونية فاعلة تنبذ وتجرم هذه الممارسات وتعاقب من يلجأ إليها، وتعمل على زيادة الوعي لدى المواطنين حول مفاهيم الشفافية وآليات المساءلة، وتعزز العمل التشاركي والتحالفات فيما بين مؤسسات المجتمع المدني لمحاربة هذه الممارسات.

سادساً: مرتكزات النزاهة في الإعلام

إعلام مستقل

انطلاقاً من أن حرية الرأي والتعبير حق يكفله الدستور لا بد أن يكون الإعلام حراً ومستقلاً هدفه كشف الحقيقة وإيصالها إلى المواطن، وهو بذلك يساهم في رفعة الوطن ويضمن تعميم فكرة المصداقية في نقل الحقيقة والمعرفة والمعلومات، ويساهم في تعزيز انتماء المواطن لوطنه ولأمته، وفي زيادة الوعي لديه.

إعلام مهني ومحايد وحر

إن الحرية الإعلامية والمسؤولة تستند إلى المعايير المهنية والأخلاقية وقواعد السلوك المهني، وتضمن رفع القيود عن عمل الإعلام وعدم ملاحقة الإعلاميين بسبب آرائهم المنشورة إلا ضمن أحكام القانون وأمام القضاء المدني، وتضمن المساءلة والمسؤولية في العمل الإعلامي وحرية التعبير عن الرأي واحترام حرية الغير والمبادئ والأخلاق العامة، والعمل بتشاركية مع كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته لتعزيز قيم النزاهة ومفاهيمها. وإن المحافظة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوطن تتطلب وسائل إعلام تعمل على نشر المعرفة والخبر الصادق، وتلتزم بميثاق شرف العمل الصحفي (بالتحقق والالتزام بموضوعية النشر، والابتعاد عن التهويل والإثارة والتأثير السلبي على الرأي العام) وتنأى عن المساس بكرامة الأشخاص وحياتهم الخاصة والتعدي على حريات الآخرين واغتيال شخصياتهم، فليس كل من يتهم بالفساد فاسداً، والقضاء هو من يحدد ذلك ولا يجوز التشهير بأحد، وهذا يستوجب سرية التحقيقات وعلنية المحاكمات.

إعلام شريك في الرسالة

إن الإعلام شريك في نشر مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة والقيم الأصيلة وكرامة الإنسان، وهو يكون بذلك إعلاماً مهنياً قادراً على توكيد القواسم المشتركة والتركيز على دوره بنشر الوعي بنهج الإصلاح الشامل لتحقق المصلحة الوطنية العليا.

إن هذه الوثيقة بما انبثقت عنه من مبادئ وبما يتوافر لها من مرتكزات إنما تمثل نصاً متكاملاً يتعهد الجميع بأن يضع نصب عينيه احترامه ومراقبة تطبيقه كونه يعبّر عن توق الأردنيين إلى قيام مجتمع متماسك ودولة قوية، وهي إلى ذلك بيانٌ أخلاقيٌ وإطار قيميٌ وتشريعي متكامل ومترابط نعبّر به عن شخصيتنا الوطنية وعن حاجات واقعنا وعن طموحاتنا في آن واحد.

« واعلم أنه لا بدّ لهم في الاجتماع من وازعٍ حاكم يرجعون إليه، وحُكمه فيهم تارةً يكون مستنداً إلى شرعٍ منزه وتارةً إلى سياسة عقلية.» مقدمة ابن خلدون

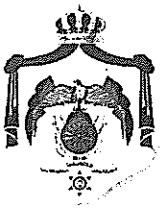

الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية

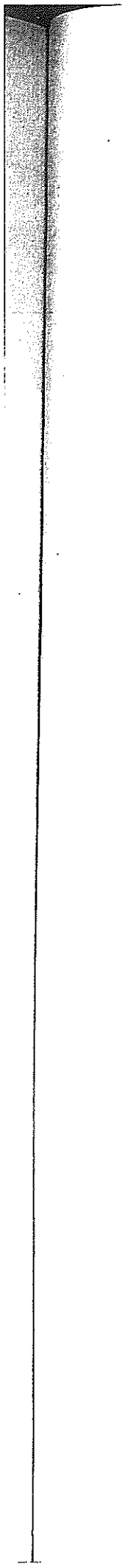

الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية ٢٠١٣

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المحور الأول : تعزيز دور الجهات الرقابية العامة	٢٠
المحور الثاني: تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية	٢٤
المحور الثالث: تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية	٢٥
المحور الرابع: مراجعة البنية التشريعية والتنظيمية والإجرائية لآلية إعداد الموازنات الحكومية	٣٠
المحور الخامس: مراجعة البنية التشريعية والتنظيمية والإجرائية لآلية إحالة عطاءات اللوازم والأشغال الحكومية	٣٢
المحور السادس: تطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية ونشرها	٣٣
المحور السابع: مراجعة وتوحيد الأنظمة المالية المعمول بها في الجهاز الحكومي	٣٤
المحور الثامن: تطوير الإدارة العامة	٣٥
المحور التاسع: تعزيز مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة في القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني	٣٧
المحور العاشر: تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص	٣٨
المحور الحادي عشر: مراجعة آلية إعداد التشريعات ومراجعة التشريعات الحالية وفق سلم أولويات	٣٩
المحور الثاني عشر: إرساء ثقافة الشفافية في العمل العام	٤٠
المحور الثالث عشر: تقنين منح صفة الضابطة العدلية	٤١
المحور الرابع عشر: هيئات النزاهة والرقابة المدنية	٤٢
المحور الخامس عشر: تعزيز اللامركزية والحكم المحلي	٤٣
المحور السادس عشر: إصلاح وتطوير منظومة التعليم	٤٥
المحور السابع عشر : السلطة القضائية	٤٦
المحور الثامن عشر: التنمية السياسية والبرلمانية	٤٧
المحور التاسع عشر: تعزيز ثقافة النزاهة وسيادة القانون لدى المواطن	٤٨
المحور العشرون : متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية	٤٩

المحور الأول: تعزيز دور الجهات الرقابية العامة / ديوان المحاسبة

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل قانون ديوان المحاسبة ليتضمن نصوصاً تعمل على: - أن تتعدى مهام الديوان مفهوم الرقابة على الإجراءات وصحتها من الناحية القانونية لتشمل الرقابة الإدارية. - أن تشمل رقابة ديوان المحاسبة الشركات التي تمتلك الحكومة ما لا يقل عن ٢٥٪ من أسهمها، بالإضافة إلى الشركات التي يساهم بها الضمان الاجتماعي والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب والجمعيات والهيئات التطوعية. - إضافة المعايير الدولية المعتمدة في المحاسبة والتدقيق كمرجعية لعمل الديوان. - إلزام رئيس ديوان المحاسبة نشر التقارير السنوية بالطريقة التي يراها مناسبة، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية وعقد المؤتمرات الصحفية. - تحديد المسؤولية القانونية التي تترتب على عدم تعاون الجهات الخاضعة للرقابة والتزامها بتصويب ومعالجة المخالفات. ← أن يخضع الديوان فقط لرقابة مجلس الأمة وعلى أساس ضمان تنفيذه للقانون بحيادية ومهنية وموضوعية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	ديوان المحاسبة ديوان التشريع والرأي
← مراجعة وتطوير البنية التنظيمية لديوان المحاسبة ونظام التنظيم الإداري الخاص به.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	ديوان المحاسبة وزارة تطوير القطاع العام
← تطوير قدرات الكوادر البشرية للديوان من خلال التدريب المستمر والمتخصص مع التركيز على مجالات الرقابة والتدقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة لـ : - الاحتفاظ بالكوادر ذات الخبرات التراكمية في الديوان. - استقطاب كوادر متخصصة ذات كفاءات ومهارات نوعية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	ديوان المحاسبة ديوان الخدمة المدنية
← مراجعة وتطوير البنية التحتية للديوان (التجهيزات الفنية، البرمجيات، الربط الإلكتروني،...).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	ديوان المحاسبة

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← إيجاد أطر تشريعية تضمن التنسيق بين المؤسسات الرقابية الثلاث (ديوان المحاسبة ، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المظالم) وتضمن التكاملية وعدم الازدواجية في الصلاحيات، وتضمن التبادل المستمر لكافة أنواع التقارير واتخاذ الإجراءات المناسبة والمتكاملة بشأنها. ← بناء قاعدة بيانات موحدة تستطيع المؤسسات الثلاث استخدامها والتطوير عليها بما يضمن عدم الازدواجية في الجهود المبذولة بينها.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	ديوان المحاسبة هيئة مكافحة الفساد ديوان المظالم
← مراجعة طريقة إعداد تقارير ديوان المحاسبة ومضامينها بحيث تركز على المخالفات المتكررة والقضايا الرئيسة التي تسبب هدراً في المال العام.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	ديوان المحاسبة
← إيجاد آلية للتنسيق بين ديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة تقوم من خلالها دائرة الموازنة العامة بتزويد الديوان بمؤشرات أداء المشاريع والجدوى الاقتصادية لها والتي يجب أن تقدم للموازنة عند رصد مخصصات مشاريع الوزارات والمؤسسات والدوائر، وهذا يمكّن الديوان من قياس أداء هذه المؤسسات ومدى تحقيقها لأهدافها.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	ديوان المحاسبة دائرة الموازنة العامة

المحور الأول: تعزيز دور الجهات الرقابية العامة / هيئة مكافحة الفساد

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل قانون هيئة مكافحة الفساد، ليتضمن نصوصاً تعمل على: - التركيز على دور الهيئة الوقائي في منع وقوع جرائم الفساد والتوعية بمخاطرها وتجنب الازدواجية مع القضاء. - تجريم الأفعال والتصرفات التي تدخل تحت مظلة الفساد والتي لم تكن مجرمة بموجب التشريعات الجزائية السارية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	هيئة مكافحة الفساد ديوان التشريع والرأي
← مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة بحيث يمكّن الهيئة من القيام بالمهام التي أسندت إليها بموجب التشريعات.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	هيئة مكافحة الفساد وزارة تطوير القطاع العام

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين الهيئة من سد النقص في الكوادر الوظيفية خصوصاً في المجالات الفنية المتخصصة مثل: التحقيق، وإدارة الشكاوى، والتعاون الدولي، والاتصال والإعلام. واستحداث مسميات وظيفية تناسب طبيعة الوظائف في الهيئة. ← تطوير قدرات الكوادر البشرية للهيئة من خلال التدريب المستمر والمتخصص.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	هيئة مكافحة الفساد ديوان الخدمة المدنية
← مراجعة وتطوير البنية التحتية للهيئة (التجهيزات الفنية، البرمجيات، الربط الإلكتروني،...).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	هيئة مكافحة الفساد
← إيجاد آلية للتنسيق بين الهيئة و: - مؤسسات إنفاذ القانون: (الادعاء العام، وحدة مكافحة غسيل الأموال، دائرة الجمارك، مراقبة الشركات، ديوان المحاسبة، ديوان المظالم،...)، وذلك لضمان عدم ازدواجية التحقيق الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى ضياع وتشتت الأدلة والإثباتات، وينبغي أن يكون المدعي العام على رأس لجنة التحقيق التابعة لهيئة مكافحة الفساد، وتكون له الصلاحية في تحويل ملف القضية إلى المحكمة ومتابعة الدعوى أو حفظها حسب مقتضى الحال. - جهات تنظيم ومراقبة القطاع الخاص: وذلك لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالكشف عن أفعال الفساد ومنعها. - المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني: وذلك لنشر ثقافة نبذ الفساد والتوعية بمخاطره.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	هيئة مكافحة الفساد رئاسة الوزراء

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← إلزام جميع المؤسسات الخاضعة لرقابة كل من ديوان المحاسبة وديوان المظالم بنشر أرقام هواتف هيئة مكافحة الفساد في مكاتبها ومبانيها وتشجيع الموظفين والمواطنين على الإبلاغ عن الفساد ضمن أحكام القانون.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	رئاسة الوزراء المؤسسات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة وديوان المظالم

المحور الأول: تعزيز دور الجهات الرقابية العامة / ديوان المظالم

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل قانون ديوان المظالم ليتضمن نصوصاً تعمل على: - توسيع نطاق عمله ليشمل الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة ٢٥٪ فأكثر. - تحديد مهام وصلاحيات الديوان وإعادة صياغتها بما يعزز دور الديوان ويعطيه صلاحيات أكبر. - أن يقوم رئيس الديوان برفع التقرير السنوي لأعمال الديوان إلى مجلسي الأعيان والنواب ورئاسة الوزراء. - إعطاء الصلاحية لرئيس الديوان لنشر التقارير السنوية وما يراه من أعمال الديوان بالطريقة التي يراها مناسبة، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية وعقد المؤتمرات الصحفية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	ديوان المظالم ديوان التشريع والرأي
← مراجعة الهيكل التنظيمي للديوان لضمان توافقه مع المهام الواردة في القانون بعد مراجعتها.	الربع الأول ٢٠١٥- الربع الثاني ٢٠١٥	ديوان المظالم وزارة تطوير القطاع العام
← تطوير قدرات الكوادر البشرية للديوان من خلال التدريب المستمر والمتخصص.	الربع الثالث ٢٠١٤- الربع الاول ٢٠١٥	ديوان المظالم ديوان الخدمة المدنية
← مراجعة وتطوير البنية التحتية للديوان (التجهيزات الفنية، البرمجيات، الربط الإلكتروني،...).	الربع الثالث ٢٠١٤- الربع الاول ٢٠١٥	ديوان المظالم

المحور الثاني: تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل وتحديث نظام الرقابة المالية ليشمل الرقابة بأنواعها المختلفة (مالية، إدارية) ويوضح دور ومهام ومسؤوليات هذه الوحدات، ويتضمن آلية التنسيق مع ديوان المحاسبة ووزارة المالية (المراقب المالي)، كما أن التحديث ينبغي أن يركز على الإجراءات الوقائية، ويحل محل كافة التشريعات الموجودة بهذا الخصوص، ويمكّن تلك الوحدات من أن تحل محل ديوان المحاسبة بشكل تدريجي ومدروس في التدقيق المسبق. كما يتوجب أن يضمن النظام إشراك وحدات الرقابة الداخلية في لجان التخطيط التي تعد الخطط الاستراتيجية للمؤسسة للأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الوحدة حول جوانب الاختلال والضعف في عمل المؤسسة وإيجاد منهجية واضحة لحصول وحدات الرقابة الداخلية على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، وفي إطار من النزاهة والشفافية. ← إصدار تعليمات تفصيلية تنبثق عن النظام تحدد إجراءات عمل وحدات الرقابة الداخلية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	وزارة المالية ديوان المحاسبة وزارة تطوير القطاع العام
← اعتماد هيكل تنظيمي موحد لوحدات الرقابة الداخلية يتضمن الرقابة المالية والإدارية ويحدد جهة الارتباط (الوزير، أو رئيس الهيئة، أو رئيس المجلس،...).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	وزارة تطوير القطاع العام
← وضع أسس ومعايير لاختيار وتعيين مديري وموظفي وحدات الرقابة الداخلية وتعميمها على المؤسسات والدوائر الحكومية. ← إعداد برنامج تدريبي للموظفين العاملين في وحدات الرقابة الداخلية يتضمن مجموعة من الدورات التي يجب أن يحصل عليها الموظف خلال فترة عمله بالوحدة بشكل دوري وضمن أطر زمنية محددة. (دورات تدريبية متخصصة في مجال الرقابة الداخلية والإدارة المالية).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٥	وزارة المالية وزارة تطوير القطاع العام ديوان المحاسبة
← توفير كافة التجهيزات الفنية والتكنولوجية والبرمجيات التي تمكن هذه الوحدات من القيام بمهامها.	الربع الثاني ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥	وزارة المالية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← اتخاذ الإجراءات التي تضمن تكامل الأدوار والمهام بين الوحدات المذكورة والمؤسسات الرقابية الثلاث خصوصاً ديوان المحاسبة وإيجاد آليات مناسبة لتحديد طبيعة قناة الاتصال بينها وتزويدها بتقارير شهرية وذلك لتفعيل اتخاذ الإجراءات الوقائية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	وزارة المالية ديوان المحاسبة هيئة مكافحة الفساد

المحور الثالث: تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية / البنك المركزي الأردني

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل التشريعات ذات العلاقة (قانون البنك المركزي، قانون البنوك، قانون أعمال الصرافة،...) لضمان ما يلي: - تعزيز حوكمة مجلس إدارة البنك المركزي من خلال إعادة النظر في تركيبته ومراعاة عدم ضمه لأي شخص له مصلحة في البنوك التجارية، وأن يضم في عضويته المحافظ ونائبيه. - تعزيز استقلالية البنك المركزي واستقلالية قراراته. - إعطاء دور للبنك المركزي في تعزيز الحوكمة في مجالس إدارة البنوك، بحيث يتم إعادة النظر في عضوية مجالس الإدارة وضمان امتلاك أعضائها الكفاءة والخبرة، وضمان عدم تضارب المصالح من خلال الفصل بين الملكية والإدارة. - تعزيز آليات الرقابة والتنظيم على عمل الشركات المالية غير المصرفية بالتعاون ما بين البنك المركزي ودائرة مراقبة الشركات، مع معالجة الثغرات التشريعية في هذا المجال.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥	البنك المركزي الأردني ديوان التشريع والرأي

المحور الثالث: تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية / هيئة الأوراق المالية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل التشريعات ذات العلاقة لضمان ما يلي: - نقل مهمة الرقابة على الشركات التي تمارس نشاط التداول في سوق رأس المال (الشركات المساهمة العامة، الشركات المساهمة الخاصة التي يسمح لها بالتداول) من دائرة مراقبة الشركات إلى هيئة الأوراق المالية، وذلك بهدف توحيد مرجعية الرقابة على هذه الشركات، ومعالجة صعوبات التنسيق وضمان مواءمة أهداف رقابة الدائرة مع أهداف تنظيم ومراقبة سوق رأس المال. وهذا يتطلب تعديل التشريعات الناظمة لعمل هذه المؤسسات بما يضمن نقل هذه المهام، وتعزيز الكوادر المالية والبشرية في هيئة الأوراق المالية لتمكنها من القيام بهذه المهام بكفاءة. - مأسسة التنسيق بين هيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات (نظام، تعليمات...) ويضمن استمراريته وما يتبع ذلك من آليات تنفيذ مثل الربط الإلكتروني. - تطوير وتنظيم حوكمة الشركات استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وتشديد الرقابة على تطبيقها، وإصدار ما يلزم من الأدلة الإجرائية التي ترشد الشركات نحو التطبيق.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥	هيئة الأوراق المالية دائرة مراقبة الشركات ديوان التشريع والرأي

المحور الثالث: تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية / دائرة مراقبة الشركات

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل قانون الشركات والتشريعات ذات العلاقة بعمل الدائرة ليتضمن نصوص تعمل على: - وضع ضوابط على إجراءات تسجيل الشركات للحد من التنوع والعمومية في غايات تسجيل الشركة. - متابعة دائرة مراقبة الشركات لنشاطات الشركات بشكل مستمر وربطها مع غايات تأسيسها، وأن يكون ذلك دورياً وإلزامياً ولا يقتصر على إجراءات علاجية في حال وجود مشاكل. - حماية الأشخاص الذين يملكون نسباً قليلةً من أسهم الشركات عن طريق تمكينهم من توكيل البنوك التي يتعاملون معها لتمثيلهم والنيابة عنهم وذلك بتعديل قانون الشركات وقانون البنوك ليسمحا بذلك, وتمكين المساهم من اللجوء إلى القضاء لإنصافه وإعطاء المحاكم سلطات أوسع في مجال إنصاف المساهمين. - إعطاء دائرة مراقبة الشركات حق الاعتراض على مدققي الحسابات الذين يتم تعيينهم من قبل الشركات، إذا وجد لدى الدائرة ما يثبت عدم النزاهة في عمل مدققي الحسابات. - توجيه دائرة مراقبة الشركات لإعداد نظام تصنيفي لمكاتب تدقيق الحسابات بناءً على معايير محددة. (كما هو معمول به في تصنيف المقاولين لدى دائرة العطاءات الحكومية). - إيجاد آليات التنفيذ التي تضمن تنظيم مهنة تدقيق الحسابات والرقابة على مدققي الحسابات ومساءلتهم، بما ينعكس على مستوى الرقابة على الشركات وضمان دقة بياناتها وتوفير الحماية لهم للقيام بعملهم بالشكل الصحيح.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥	دائرة مراقبة الشركات وزارة الصناعة والتجارة هيئة الأوراق المالية

← التقليل من سيطرة العمل الروتيني على عمل الدائرة المتعلق بالتوثيق والتسجيل والأرشفة واستخراج الوثائق للجهات المعنية من خلال: - إيجاد إطار تشريعي (تعليمات، مذكرات تفاهم...) بين الدائرة والجهات المعنية (البنك المركزي، دائرة السير، هيئة التامين، هيئة الأوراق المالية، الجمارك الأردنية، أمانة عمان...) لتعظيم الاستفادة من الموقع الالكتروني للدائرة في حصول الجهات على البيانات والوثائق والمعلومات المتعلقة بالشركات دون الحاجة لمراجعة الدائرة. - تطوير النظام المحوسب للدائرة بحيث يسمح للشركات بإدخال بياناتها بشكل مباشر على النظام بطريقة آمنة وسريعة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥	دائرة مراقبة الشركات

المحور الثالث: تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية / هيئة التأمين

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل قانون تنظيم أعمال التأمين ليتضمن نصوصاً تعمل على: - تعزيز حوكمة هيئة التأمين، وذلك بزيادة التمثيل الحكومي ليصبح أربعة أعضاء بدلاً من اثنين، على أن يكون أحدهما ممثلاً عن البنك المركزي والآخر ممثلاً عن دائرة مراقبة الشركات من ذوي الخبرة والاختصاص في التأمين، وأن لا يكون مدير عام هيئة التأمين عضواً في المجلس وذلك لتعزيز حوكمة قرارات المجلس. - إيجاد مرجعية واضحة للأحكام الخاصة بعقود التأمين وسرعة البت في القضايا.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	هيئة التأمين وزارة الصناعة والتجارة
← زيادة مستوى التنسيق بين هيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات وحسب نوع شركة التأمين، وذلك من خلال تفعيل الربط الإلكتروني بينها وتضمين ذلك بإطار تشريعي مناسب.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	هيئة التأمين

المحور الثالث: تعزيز دور جهات التنظيم والرقابة القطاعية / بقية الهيئات التنظيمية القطاعية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تحليل واقع جهات التنظيم والرقابية القطاعية من حيث مراجعة: - تشكيلة المجالس (الإدارة، المفوضين....)، مدى تمثيل الجهات المعنية. - المهام المناطة بالمفوضين والمجالس. - التشريعات التي تُنظم عملها، ومدى تكاملها مع التشريعات الأخرى في نفس القطاع. - مدى تحقق الأهداف المرجوة مع وجود أدوات قياس للتحقق من هذا المدى. ← تحديد الفجوات ومواطن الخلل أو الضعف في ضوء نتائج تحليل الواقع ومراجعة التشريعات. ← اتخاذ القرارات المناسبة وإعداد تشريعات معدلة لمراجعة مواقع الخلل والضعف. ← معالجة مواطن الخلل والضعف عند إعداد الخطط الاستراتيجية لهيئات التنظيم والرقابة القطاعية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٥	الوزير المعني بالقطاع الإدارة العليا في الهيئات قيد الدراسة وزارة تطوير القطاع العام
← تجميع المهام التنظيمية والرقابية في كل قطاع بهيئة تنظيمية واحدة ما أمكن مع ضمان وجود هذه الهيئة في كافة القطاعات التي يوجد فيها مشغلون، وتعزيز قدرات هذه الهيئات.	الربع الثالث ٢٠١٥- الربع الأخير ٢٠١٧	

المحور الرابع: مراجعة البنية التشريعية والتنظيمية والإجرائية لآلية إعداد الموازنات الحكومية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← إعداد الموازنات على أساس «الموازنة الموجهة بالنتائج»، بحيث تؤدي مشاريع الوزارات والمؤسسات والدوائر إلى تحقيق الأهداف المؤسسية المنبثقة عن الأهداف الوطنية وأولوياتها، وأن تكون عملية التقدير والتخصيص للمشاريع الرأسمالية الجديدة الكبيرة أو المتوسطة مبنية على دراسات جدوى معززة بالوثائق، تشترط دائرة الموازنة العامة وجودها قبل الموافقة على قيمة المخصص، وان يكون ذلك مرتبطاً بمؤشرات الأداء. ← مراجعة الإنفاق الحكومي بما في ذلك القروض والمنح بشكل دوري لمقارنة نسب الانجاز مع حجم الإنفاق وانعكاسه على تحقيق الأهداف للاستفادة من ذلك عند إعداد الموازنات اللاحقة. ← إيجاد آلية تضمن ربط إقرار الموازنات وجداول التشكيلات بشكل متزامن.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥	دائرة الموازنة العامة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ديوان الخدمة المدنية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← دراسة المؤسسات التي منحت الاستقلالية بهدف ممارسة أنشطة استثمارية تولّد دخلاً (الأصل أن تكون نفقاتها مغطاة من إيراداتها)، وللوصول إلى ذلك: - أن تتولى الحكومة دعم المؤسسات المنشأة حديثاً، لحين تمكنها من إدارة استثماراتها, وان تنسحب بشكل تدريجي من هذا الدعم وضمن إطار زمني واضح. بعد تمكن هذه المؤسسات من إدارة استثماراتها وتنميتها بما يمكنها من تحقيق فوائض. - تحديد الأسباب التي أدت بالمؤسسات إلى عدم وصولها إلى مرحلة الاعتماد على الإيراد الذاتي أو تحقيق الفوائض، فإذا تبين أن السبب يعود إلى ضعف قيمة الدعم المالي الذي خصص لها في مرحلة التمكين، فإنه يجب إعادة دراسة قيمة هذا الدعم اللازم لوصولها لذلك، ضمن فترة زمنية واضحة، ومن ثم تنسحب الحكومة من تقديم هذا الدعم. وبعكس ذلك فإنه لا بد من إعادة النظر في جدوى وجود هذه المؤسسات واستمرارية عملها. - تبني الحكومة نهجاً عاماً وتشاركياً مع المشغلين من القطاع الخاص لتغطية نفقات الهيئات التنظيمية التي تنظم وتراقب المشغلين (على غرار ما هو معمول به في هيئة تنظيم قطاع الاتصالات).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٥	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة وزارة تطوير القطاع العام ديوان التشريع والرأي
← دراسة المؤسسات المستقلة فيما يتعلق بـ: - موازنات هذه المؤسسات ومواردها. - أعداد موظفي المؤسسات ومدى الحاجة لهم، وإعادة توزيع الموظفين وإيجاد آليات مناسبة للتعامل مع العدد الفائض عن حاجة المؤسسات.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٦	دائرة الموازنة العامة ديوان الخدمة المدنية
← تبني سياسة نشر وإعلان: - الموازنات وملاحقها بالوسائل المناسبة وبصورة تضمن الشفافية. - المناقلات بين بنود الموازنة والأسباب والمبررات لهذه المناقلات خصوصاً في المشاريع الرأسمالية. - موازنات البرامج التنموية التي تنفذها أو تشرف عليها الحكومة. - المؤشرات المالية وتوضيحها بصورة مستمرة.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← إيجاد آلية لزيادة مستوى التنسيق بين ديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة قبل رصد المخصصات للمشاريع المتعثرة التي لم تحقق أهدافها، من أجل الوقوف على أسباب التعثر وتعزيز المساءلة بشأنها والبت بجدوى استمرارية حجز مخصصات لها.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	دائرة الموازنة العامة ديوان المحاسبة

المحور الخامس: مراجعة البنية التشريعية والتنظيمية والإجرائية لآلية إحالة عطاءات اللوازم والأشغال الحكومية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← مراجعة الأنظمة التي تحكم عملية إحالة العطاءات واللوازم والأشغال وتطويرها بحيث يتم: - إقرار نظام موحد للوازم والأشغال على مستوى جميع مؤسسات الجهاز الحكومي (نظام المشتريات الحكومية). - وضع ضوابط وأسس وسقوف مالية خاصة بالأوامر التغييرية في تنفيذ العطاءات وإيجاد آلية للمساءلة والمحاسبة. - تبني نهج تقييم العطاءات بعد تنفيذها بهدف تحديد الفجوة بين ما خطط له في العطاء مالياً وفنياً وما نفذ على أرض الواقع، وذلك لتعزيز المساءلة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والاستفادة منها عند تنفيذ مشاريع مشابهة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة المالية دائرة اللوازم العامة دائرة الشراء الموحد دائرة العطاءات الحكومية
← تبني مشروع وطني لتطبيق نظام مشتريات حكومية إلكتروني يوفر عمليات تسجيل الموردين وتقديم المناقصات والتسعير الكترونياً بشفافية، ويوفر المعلومات اللازمة للمعنيين.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	دائرة اللوازم العامة دائرة الشراء الموحد دائرة العطاءات الحكومية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تشديد الرقابة على التقيد في تنفيذ الإجراءات الواردة في التشريعات الخاصة بالعطاءات واللوازم من خلال ديوان المحاسبة.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	ديوان المحاسبة

المحور السادس: تطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية ونشرها

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← حصر الخدمات الحكومية وجهات تقديمها والعمل على رفع مستوى تقديمها من خلال ما يلي: - التدريب المستمر والمتخصص للموظفين المعنيين بتقديم الخدمة. - تعزيز البرامج والربط الإلكتروني بما يخدم تفعيل النافذة الواحدة لمتلقي الخدمة. - مراجعة الخطوات اللازمة للحصول على الخدمة والعمل على تطويرها وتبسيطها. - تحسين الظروف المحيطة بتقديم الخدمة من حيث الأماكن والمرافق.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٥	المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات وزارة تطوير القطاع العام
← تطوير معايير تقديم الخدمات ومستوياتها المستهدفة، بحيث تقلل من السلطة التقديرية في تقديم الخدمات، وتحاكي حاجات ورغبات وتوقعات متلقي الخدمة والتي يتم الوصول اليها من خلال الاستماع إلى صوت متلقي الخدمة، وتنسجم مع الممارسات الفضلى وتراعي المحددات المالية والتشريعية. ← إلزام المؤسسات والدوائر التي تقدم الخدمات بنشر وتعميم هذه المعايير وإصدارها في أدلة إجرائية تتضمن الإجراءات والمسؤوليات والوقت اللازم والرسوم (ان وجدت) والوثائق المطلوبة، بحيث يكون النشر في كافة الوسائل المتاحة (الموقع الالكتروني، مكاتب خدمة الجمهور...).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٥	وزارة تطوير القطاع العام المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات
← تشديد إجراءات الرقابة والمساءلة على الالتزام بمعايير تقديم الخدمات.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة تطوير القطاع العام ديوان المحاسبة

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← التقييم الدوري بشكل غير معلن لمستوى تقديم الخدمات وتحديد فرص ومجالات التطوير المستمر والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة تطوير القطاع العام
← الوصول بالخدمات الحكومية المقدمة في المحافظات والمناطق البعيدة عن العاصمة لمستوى الخدمات في المركز.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة تطوير القطاع العام المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات
← تطوير مرصد تفاعلي لتقييم الخدمات الحكومية وقياس رضا متلقي الخدمة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٦	وزارة تطوير القطاع العام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المحور السابع: مراجعة وتوحيد الأنظمة المالية المعمول بها في الجهاز الحكومي

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← حصر الأنظمة المالية. ← تحديد وتحليل الفجوات ومواقع الخلل. ← تحديث وتوحيد الأنظمة في نظام واحد. ← تعميم استخدام الأنظمة المحوسبة في الإدارة المالية على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والتي تتيح الربط الإلكتروني مع باقي الأنظمة المحوسبة المعمول بها في المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	وزارة المالية

المحور الثامن: تطوير الإدارة العامة

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← الحكومة الإلكترونية: - مراجعة منهجية عمل برنامج الحكومة الإلكترونية وتحديد معيقات تحقيق البرنامج لأهدافه حسب ما خطط له ووضع الحلول الكفيلة بتفعيله وتنفيذه في القطاع العام.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة تطوير القطاع العام المؤسسات الحكومية
← إعادة هيكلة الجهاز الحكومي: - مراجعة مكونات الجهاز الحكومي (مؤسسات مستقلة، دوائر حكومية، وزارات). - تعديل التشريعات ذات العلاقة. - تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الجهاز الحكومي. - تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي ومراجعة أنظمة تنظيمها الإداري لضمان عدم تعارضها مع نظام الخدمة المدنية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٧	وزارة تطوير القطاع العام ديوان التشريع والرأي (الوزارات/ المؤسسات/ الدوائر) الحكومية
← تحديث منظومة الخدمة المدنية: - مراجعة نظام الخدمة المدنية بصورة شاملة ليواكب التطورات والتغييرات التي تطرأ على الوظيفة العامة. - تضمين نظام الخدمة المدنية أحكاماً ومواد مرتبطة بمنظومة النزاهة الوطنية ذات العلاقة بالموظف والوظيفة العامة بحيث يقلل من السلطة التقديرية للموظف ويعتمد على إجراءات واضحة ومعلنة. - تفعيل تطبيقات مدونة السلوك الوظيفي والمهني من خلال عقد حزمة من البرامج التدريبية والتوعوية وورش العمل ذات العلاقة. - بناء القدرات المؤسسية لديوان الخدمة المدنية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٤	وزارة تطوير القطاع العام ديوان الخدمة المدنية ديوان التشريع والرأي

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← بناء القدرات المؤسسية لوحدات الموارد البشرية في القطاع العام والتركيز على المحاور التالية: - إعداد واعتماد دليل إجرائي لمختلف السياسات والإجراءات التي تحكم عمل وحدات إدارة الموارد البشرية وبما يضمن شفافية وعدالة تطبيق هذه الإجراءات. - تدريب القائمين على هذه الوحدات على الأساليب والممارسات الحديثة في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية. - إكساب العاملين في تلك الوحدات مهارات ومعارف ترتبط بمفاهيم ومضامين النزاهة الوطنية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٦	وزارة تطوير القطاع العام ديوان الخدمة المدنية
← الوظائف القيادية العليا: - تطبيق نظام التعيين على الوظائف القيادية واعتباره المرجعية الوحيدة للتعيين على الوظائف المشمولة بنطاقه. - تبني برامج متطورة لبناء القدرات القيادية. - إعطاء الصلاحيات الكافية للأمناء العامين والمدراء العامين باعتبارهم القيادات التنفيذية في الجهاز الحكومي. - تطوير منظومة لتقييم أداء شاغلي الوظائف القيادية العليا وربطها بالأداء المؤسسي.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	رئاسة الوزراء وزارة تطوير القطاع العام ديوان الخدمة المدنية المؤسسات الرقابية
← إنشاء وحدة تنظيمية في رئاسة الوزراء معنية بتدقيق العقود والاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع الغير وتقدم توصياتها لمجلس الوزراء قبل إبرام هذه العقود والاتفاقيات، بحيث تضم متخصصين في الجوانب الفنية والمالية والقانونية. وأن تراعي في عملها ما يلي: - أن تكون لغة التعاقد هي اللغة العربية وإن تعذر ذلك ترفق نسخة مترجمة إلى العربية مع العقد وتكون جزءاً منه. - أن تكون المحاكم الأردنية صاحبة الولاية للنظر في أي خلاف أو نزاع ينشأ عند تطبيق العقود والاتفاقيات كلما كان ذلك ممكناً. - أن يكون التعاقد مع شركات معلومة الهوية والدولة التي تحمل جنسيتها، وأن لا تكون من الدول تلك التي تمنع تشريعاتها الإفصاح عن هوية مالكيها.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	رئاسة الوزراء

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعزيز دور وحدة متابعة خطة الحكومة في رئاسة الوزراء، في متابعة تنفيذ المشاريع الحكومية الكبرى، ضمن الأطر الزمنية المحددة، وضمان تكامل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي، في متابعة البرنامج التنفيذي التنموي، ووزارة المالية في متابعة الإنفاق الحكومي على المشاريع، ووزارة تطوير القطاع العام في متابعة أداء مؤسسات القطاع العام، وما يتطلبه ذلك من ربط إلكتروني وتقني وتنسيقي.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	رئاسة الوزراء وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة المالية وزارة تطوير القطاع العام
← إطلاق منتدى الحوار الوطني لتفعيل التشاركية في رسم السياسات العامة.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وزارة تطوير القطاع العام

المحور التاسع: تعزيز مبادىء وممارسات الحوكمة الرشيدة في القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع العام إضافة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ← وضع وتبني سياسات وبرامج للحوكمة الرشيدة وتضمينها في التشريعات ذات العلاقة لتجسير الفجوات في هذا المجال. ← نشر ثقافة مجتمعية ومؤسسية لتبني سياسات الحوكمة باستخدام كافة الوسائل الممكنة للتواصل مع المجتمع والمؤسسات.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٦	وزارة تطوير القطاع العام المؤسسات الحكومية المعنية في كل قطاع

المحور العاشر: تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← إعطاء صفة الاستعجال لإقرار مشاريع القوانين ذات العلاقة بالاستثمار (مشروع قانون الشراكة مع القطاع الخاص، مشروع قانون الاستثمار،...) بالتنسيق مع مجلس الأمة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	مجلس الأمة رئاسة الوزراء
← توحيد المعايير لاستقطاب الشركات الاستثمارية للتقليل من السلطة التقديرية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	المؤسسات المعنية بالاستثمار
← إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات معينة ذات أولوية تساهم في ترسيخ الثقافة التشاركية بين القطاعين (التطبيق الريادي).	الربع الأول ٢٠١٥- الربع الأخير ٢٠١٧	المؤسسات المعنية بالاستثمار بالتنسيق مع القطاع الخاص
← توجيه أنشطة صندوق تنمية المحافظات للتركيز على الدور التنموي وخلق فرص العمل أكثر من التركيز على مشاريع البنية التحتية.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
← تطوير آلية تضمن مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات العامة المتعلقة بالاستثمار.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة الصناعة والتجارة

المحور الحادي عشر: مراجعة آلية إعداد التشريعات ومراجعة التشريعات الحالية وفق سلم أولويات

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تبني التوجهات التالية عند إعداد التشريعات: - ضرورة أن يمارس مجلس الوزراء صلاحياته المنصوص عليها في المادة (١١٤) و (١٢٠) من الدستور من حيث وضع أنظمة من أجل مراقبة تخصيص وإنفاق الأموال العامة وتنظيم مستودعات الحكومة، ووضع أنظمة تُعين التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وأسماءها ومنهاج إدارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم، وعدم التخلي عن هذه الصلاحيات أو تنظيمها بقوانين. - إيجاد قانون واحد في كل قطاع ما أمكن يحتوي أحكاماً عامة ناظمة للقطاع بما فيها (إنشاء المؤسسات، المهام والأهداف العامة، الموارد المالية، العقوبات، المخالفات، الصلاحيات العامة، الرسوم...) وتترك التفاصيل التنظيمية لتصدر بموجب أنظمة. - تضمين الأحكام المتعلقة بموضوع محدد بالتشريع الناظم لذلك الموضوع وعدم تشتيتها في أكثر من تشريع مثل (الإعفاءات الضريبية، أحكام التقاعد المدني،...). - تضمين التشريعات القواعد والمرتكزات الواردة في ميثاق النزاهة الوطنية وحسب مقتضى الحال. - تجنب استخدام النص التشريعي «على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر» وصولاً إلى التوقف عن استخدامه.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	رئاسة الوزراء ديوان التشريع الرأي
← إعطاء الأولوية لاستكمال الدورة التشريعية الخاصة بالقوانين التالية: - التشريعات التي تتطلبها التعديلات الدستورية الجديدة والتي يجب الانتهاء منها قبل مضي ثلاث سنوات من التعديلات الدستورية . - القوانين المؤقتة المعمول بها حالياً وحسب الأولوية. - التشريعات المنسجمة مع خطة عمل الحكومة (٢٠١٣-٢٠١٦).	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	مجلس الأمة رئاسة الوزراء

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعديل جملة من التشريعات ذات أولوية ووفق المعايير الدولية والممارسات الفضلى ومنها (قانون العمل، قانون الجرائم الاقتصادية، قانون محكمة العدل العليا، قانون تسليم المجرمين الفارين، قانون منع الجرائم، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قانون العقوبات، والقانون المتعلق بالمساءلة الطبية،...).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٨	رئاسة الوزراء وزارة العدل وزارة العمل ديوان التشريع والرأي
← إيجاد إطار ينظم آلية مراجعة القوانين بشكل دوري وما ينبثق عنها من أنظمة وتعليمات.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	ديوان التشريع والرأي

المحور الثاني عشر: إرساء ثقافة الشفافية في العمل العام

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية. ← إخضاع مشاريع التنمية الممولة من مساعدات أجنبية للرقابة والمحاسبة، وأن يتم ذلك بشفافية. ← اطلاع الرأي العام ومجلس الأمة على السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بإدارة الدين العام. ← اطلاع الرأي العام على مشاريع الضمان الاجتماعي، والوضع المالي للمؤسسة، والتقارير المالية للشركات والاستثمارات التي تشارك فيها. ← إعلان سياسات برامج الإصلاح المالي والاقتصادي والبرامج والمشاريع التنموية وأطرها الزمنية ونتائجها، ومكاشفة الرأي العام بآليات الدعم الحكومي.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	رئاسة الوزراء المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
← استكمال عمل لجنة دراسة مشاريع الخصخصة التي كلفها رئيس الوزراء بدراسة مشاريع الخصخصة، وتقديم توصياتها في هذا المجال، ومكاشفة الرأي العام بما توصلت إليه اللجنة.	الربع الثاني ٢٠١٣- الربع الأول ٢٠١٤	لجنة دراسة مشاريع الخصخصة

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← مراجعة قانون إشهار الذمة المالية ومشروع قانون الكسب غير المشروع، بما يضمن زيادة الشفافية بإلزام إشهار الذمة المالية للمشمولين بأحكامهما عند استلام الوظيفة العامة وبعد تركها، وذلك لتسهيل إثبات جرائم الفساد، وإلزام المشمولين بتقديم براءة ذمة من المسقفات والمعارف وضريبة الدخل بشكل دوري ليكونوا قدوة حسنة في هذا المجال.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	مجلس الأمة رئاسة الوزراء
← أن تعمل المؤسسات العامة على نشر تقاريرها غير السرية (حسب تعريف قانون حماية أسرار ووثائق الدولة) بشكل علني ومستمر.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	(الوزارات / المؤسسات/ الداوئر) الحكومية
← إيجاد آليات تضمن تعزيز النزاهة والشفافية في موضوع المساعدات والمنح الداخلية والخارجية والمعونات المالية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥-	وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة المالية وزارة التنمية الاجتماعية صندوق المعونة الوطنية دائرة الموازنة العامة المؤسسات المعنية

المحور الثالث عشر: تقنين منح صفة الضابطة العدلية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تحديد الجهات التي تمارس مهام الضابطة العدلية في جميع الحالات في قانون أصول المحاكمات الجزائية ولا يجوز أن ترد في أي قانون آخر، وهذا يتطلب: - مراجعة التشريعات التي تضمنت منح الضابطة العدلية وإجراء التعديلات القانونية اللازمة. - دراسة المهام والجهات التي تتطلب منح صفة الضابطة العدلية وعلى رأسها الجهات الرقابية. - وضع واعتماد أسس لمنح صفة الضابطة العدلية وسحبها ممن لا تنطبق عليهم هذه الأسس. - دراسة إمكانية الاستفادة المشتركة لحاملي هذه الصفة في أكثر من مؤسسة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٥	وزارة العدل ديوان التشريع والرأي

المحور الرابع عشر: هيئات الرقابة والنزاهة المدنية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← مراجعة التشريعات المتعلقة بالإعلام وذلك بالتنسيق مع الجهات النقابية والمهنية ذات العلاقة، لضمان أعلى درجات حرية الإعلام، وضمان التقيد بالمهنية، وعدم اغتيال الشخصية، والتأكيد على دور الإعلام في مكافحة الفساد وبناء منظومة النزاهة. ← إيجاد أطر تشريعية تحدد المسؤولية القانونية المترتبة على من يعيق نشر المعلومات التي يحق للمواطنين الاطلاع عليها (حق الحصول على المعلومة).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثالث ٢٠١٥	رئاسة الوزراء المؤسسات العاملة في قطاع الإعلام
← إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإعلام بهدف رفع مستوى أدائها.	الربع الأول ٢٠١٥- الربع الأخير ٢٠١٥	وزارة تطوير القطاع العام مؤسسات الإعلام
← تفعيل الدور التنموي والرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة فيها. ← تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في النقابات وتشجيعها على تطوير المهنة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٥	النقابات الجمعيات بمختلف أنواعها
← أن تعمل النقابات والأحزاب والجمعيات ومراكز الدراسات غير الربحية على نشر موازناتها ومصادر تمويلها واستخداماته بشكل علني مع تدقيقها من قبل شركات التدقيق المعتمدة. ← وضع إطار تشريعي ينظم أوضاع مؤسسات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلاً أجنبياً ويضمن الرقابة على التمويل وأوجه صرفه، والتأكد من عدم ممارستها لأية أنشطة ربحية على أرض الواقع، وأي مؤسسة تخالف ذلك تكون خاضعة للأحكام الضريبية، وأن يتم التركيز على البعد الإرشادي والإعلامي والتوعوي للمجتمع حيال هذا الموضوع. ← أن تخضع مؤسسات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلاً أجنبياً لرقابة ديوان المحاسبة وأن يكون أي تمويل أجنبي أو خارجي خاضعاً لمعرفة وموافقة مجلس الوزراء.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٥	وزارة التنمية الاجتماعية وزارة الداخلية وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مؤسسات المجتمع المدني ديوان المحاسبة

المحور الخامس عشر: تعزيز اللامركزية والحكم المحلي

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← مراجعة التقسيمات الإدارية الواردة في التشريعات المختلفة بما يضمن التوزيع العادل والمتوازن لمكتسبات التنمية والخدمات المقدمة للمواطنين.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	وزارة الداخلية
← مراجعة وتقييم النمط المؤسسي (سلطة) في الحكم المحلي وانعكاسه على الواقع التنموي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، ودور المجتمع المحلي في صنع القرار مثل (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي، سلطة وادي الأردن).	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٥	وزارة الشؤون البلدية وزارة الداخلية
← دراسة ومراجعة التشريعات الخاصة في المناطق التنموية. ← تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والأدوار المناطة بكل من المناطق التنموية والبلديات ضمن نفس المنطقة الجغرافية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	رئاسة الوزراء وزارة الصناعة والتجارة والتموين وزارة المالية وزارة الشؤون البلدية
← إلزام الشركات العاملة في المحافظات وتحفيزها، من خلال التشريعات اللازمة للتركيز على دورها في التنمية المحلية، وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمنطقة وتوفير فرص عمل للشباب.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة الصناعة والتجارة والتموين هيئة المناطق التنموية جميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار
← تمكين القيادات الحكومية في الميدان وتعزيز القدرات المؤسسية والوظيفية للمجالس التنفيذية والمديريات الخدمية في المحافظات.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة الداخلية وزارة الشؤون البلدية وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة تطوير القطاع العام

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تطوير أداء البلديات: - مراجعة التشريعات والصلاحيات التي تؤدي إلى تعزيز الدور التنموي للبلديات والمجالس المحلية وترسيخ اللامركزية، وضمان تكامل دور البلديات مع المجتمع المحلي، ومعالجة قضايا الفقر والبطالة والبيئة. - دراسة واقع حال البلديات، ومراجعة إمكانياتها وقدرتها على تحقيق الإيرادات المالية التي تمكنها من إدارة شؤونها، ودراسة حجم المهام الموكولة إليها ومدى اتساع بقعتها الجغرافية، والعوامل الديموغرافية ذات التأثير في تلك المناطق، والموارد البشرية، والموارد المالية، والآليات والمعدات، والبنية التكنولوجية. - بناء خطط استراتيجية للبلديات متكاملة مع خطط الحكومة وموجهة بالنتائج ومحددة بإطار زمني. - تفعيل متابعة خطط البلديات والرقابة على الأداء والإنفاق.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٦	وزارة الشؤون البلدية

المحور السادس عشر: إصلاح وتطوير منظومة التعليم

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← مراجعة منظومة التعليم في الأردن بكافة مكوناتها وتحديد جوانب التطوير الممكنة وتبني البرامج والمشاريع الكفيلة بتحقيقها وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، وذلك بدءاً من البدايات المبكرة في التعليم الأساسي وانتهاء بالنهايات المتأخرة في التعليم الجامعي، بحيث تشمل: - التعليم الأساسي والثانوي بـ (التشريعات الناظمة، وتطوير المناهج الدراسية لضمان مؤاكبتها للتطورات المختلفة وباستمرار وتضمينها بمضامين ومبادئ النزاهة، وتفعيل دور التعليم المهني والتقني، وبرامج تطوير المعلمين وتحسين كفاءتهم واليات اختيارهم، والصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بمدراء المدارس والكوادر الإدارية المختلفة في المدارس، وامتحان الثانوية العامة،...). - التعليم العالي، إعادة النظر بـ (التشريعات الناظمة، وأسس اعتماد الجامعات والبرامج، وأسس القبول الجامعي، وظاهرة العنف الجامعي (التأديب والردع)، والتعليم المهني والتقني العالي، ومراجعة أسس التعيين والابتعاث بحيث يكون التعيين في عضوية هيئات التدريس والمبتعثين للحصول على الشهادات العليا للحاصلين على أعلى التقديرات في الدرجة الجامعية الأولى...). - خلق بيئة محفزة وداعمة للبحث العلمي تضمن توجيهه بما يعود بالنفع على المجتمع وإيجاد حلول للمشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٨	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي مؤسسة التدريب المهني الجامعات
← مراجعة وتطوير قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي والتشريعات الناظمة لمهامها من أجل تعزيز استقلاليتها ودعم دورها.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	رئاسة الوزراء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الجامعات

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← وضع أسس وآليات تضمن حق الملكية الفكرية في مجال التعليم العالي وعدم الاعتداء عليها بالسرقة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الجامعات دائرة المكتبة الوطنية

المحور السابع عشر: السلطة القضائية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← مراجعة وتحديث قانون استقلال القضاء بما يعزز استقلال القضاء والفصل بين السلطات. ← اعتماد أسس ومعايير موضوعية وعادلة وشفافة لاختيار القضاة وتعيينهم وترفيعهم وعزلهم وفق أعلى درجات النزاهة وأفضل الممارسات. ← توفير القواعد القانونية التي تحدد الوقت اللازم لإجراءات التقاضي، ويضمن سرعة تنفيذها.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٥	المجلس القضائي رئاسة الوزراء وزارة العدل
← تبني وتفعيل مدونة السلوك القضائي. ← تبني برامج متقدمة لبناء قدرات القضاة والمدعين العامين وتدريبهم المستمر. ← بناء وتعزيز قدرات الكوادر البشرية للعاملين في المحاكم.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٦	وزارة العدل المجلس القضائي
← إيجاد الآليات والإمكانيات التي تضمن اختيار الخبراء المؤهلين بكافة تخصصاتهم أمام المحاكم وتضمن بيان ووضوح الأسس التي اعتمد عليها الخبراء في أداء المهام الموكلة إليهم من المحاكم.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٦	المجلس القضائي وزارة العدل
← تشكيل هيئات قضاء متخصصة للنظر في قضايا الفساد والقضايا التجارية والمدنية.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٥	المجلس القضائي
← تعزيز دور النيابات العامة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	المجلس القضائي وزارة العدل

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← أن تراعي أية تعديلات دستورية مستقبلية جعل القضاة بعد تثبيتهم غير قابلين للعزل ما لم يكن ذلك نتيجة عقوبات جزائية ومسلكية.		

لمحور الثامن عشر: التنمية السياسية والبرلمانية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← مراجعة التشريعات الناظمة للعمل الحزبي في المملكة لضمان انسجامها مع أحكام الدستور والمعايير الدولية التي التزمت بها الدولة وتطويرها لتنمية العمل الحزبي والسياسي.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وزارة الداخلية
← مراجعة وتطوير قانون الانتخاب وما انبثق عنه من أنظمة وتعليمات وصولاً إلى قانون جديد يحقق نقلة نوعية في الحياة البرلمانية ضمن التوجه إلى الحكومات البرلمانية، ويضمن عدالة التمثيل ويشجع المشاركة بين أبناء المجتمع ويعزز اللحمة بينهم، ويشجع الحياة الحزبية نصاً وروحاً ويوفر الآليات المناسبة لمحاربة المال السياسي للوصول إلى مجلس نواب يمارس دوره الرقابي والتشريعي بأعلى درجات الكفاءة والمسؤولية. ← تخفيض عدد مقاعد مجلس النواب ليصبح ضمن المدى (٦٠-١٢٠) مقعد، وإجراء دراسة لتحديد العدد الملائم ضمن هذا المدى.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأخير ٢٠١٤	مجلس الأمة رئاسة الوزراء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ديوان التشريع والرأي
← مراجعة قانون الهيئة المستقلة للانتخاب وتقييم تجربتها في إدارة العملية الانتخابية، بحيث تكون هيئة مشكّلة من قضاة الدرجة العليا، وذات استقلال وظيفي وإداري. ← مراجعة إجراءات الانتخاب لتكون سهلة ومبسطة.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	الهيئة المستقلة للانتخاب ديوان التشريع والرأي
← بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والوظيفية للأمانة العامة لمجلسي الأعيان والنواب. وتوفير جهاز فني تشريعي ملحق بكل مجلس. ← تطوير مدونات السلوك لمجلسي الأعيان والنواب.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الثاني ٢٠١٤	مجلس الأعيان مجلس النواب

المحور التاسع عشر: تعزيز ثقافة النزاهة وسيادة القانون لدى المواطن

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← تعزيز نشر ثقافة ومبادئ النزاهة وسيادة القانون، وقبول الرأي الآخر، والانتماء للوطن، والإخلاص في العمل، ومعرفة الحقوق والواجبات، وذلك بتبني برامج تربية وتوعية وتثقيف متخصصة موجهة للفئات والشرائح المختلفة (الأسرة، المجتمع المحلي، الموظف، المسؤول، المؤسسات...). - التعاون مع المؤسسات الدينية لنشر مبادئ الميثاق. - تضمين مبادئ الميثاق في برامج الثقافة والشباب والتنمية السياسية. - تضمين المناهج المدرسية بمبادئ ومضامين النزاهة وبما يناسب الفئة العمرية وفي المواد المناسبة. - تضمين مبادئ ومضامين النزاهة في مناهج التعليم العالي وضمن مساقات إجبارية.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	وزارة الثقافة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وزارة التربية والتعليم مؤسسات الإعلام وزارة التعليم العالي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
← نشر وتعميم مضامين الميثاق والخطة التنفيذية، وذلك من خلال: - حملة توعية إعلامية واسعة الانتشار، تستخدم الوسائل الممكنة لنشر المبادئ والقيم التي تضمنها ميثاق النزاهة الوطنية. - ورش عمل وندوات موزعة جغرافياً وحسب جدول زمني مناسب. - موقع إلكتروني متخصص وتفاعلي لمتابعة التنفيذ والملاحظات.	الربع الأول ٢٠١٤- الربع الأول ٢٠١٥	
← إعادة العمل بخدمة العلم والجيش الشعبي.	الربع الأول ٢٠١٥- مستمر	رئاسة الوزراء
← إلزام ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بتقديم دورات بشكل محاضرات أو بشكل إلكتروني لموظفي المؤسسات الخاضعة لرقابتهما ومؤسسات المجتمع المدني على أن تكون دورية وإجبارية لبعض المواقع الوظيفية.	الربع الأول ٢٠١٤- مستمر	ديوان المحاسبة هيئة مكافحة الفساد

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← نشر وتعميم تقارير تقدم سير العمل في الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.	الربع الأول ٢٠١٤- حتى الانتهاء من تنفيذ جميع مشاريع الخطة	الجهة/ اللجنة التي سيتم تحديدها حسب المحور العشرين

المحور العشرون: متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية

المشاريع	الإطار الزمني	مسؤولية التنفيذ
← دراسة إمكانية التوصل إلى صيغة قانونية مناسبة لإعطاء الميثاق الصفة الإلزامية. ← تحديد الجهة/ اللجنة التي ستتولى الإشراف على تطبيق الميثاق ومتابعة تنفيذ هذه الخطة. ← وضع آلية متابعة الخطة. ← عقد ورشة عمل لممثلي المؤسسات المعنية لشرح حيثيات الخطة والدور المناط بكل مؤسسة والتعريف بآلية المتابعة. ← رفع تقارير إنجاز دورية.	الربع الأول/٢٠١٤- حتى الانتهاء من تنفيذ جميع مشاريع الخطة	الجهة/ اللجنة

اعتبار الميثاق والخطة منهجاً عابراً للحكومات وينبغي الالتزام به من قبل جميع السلطات والإدارات في الدولة.

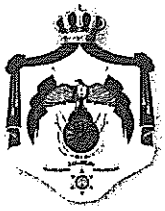

تقرير عمل اللجنة الملكية
لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية

تشكلت اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية بموجب الرسالة الملكية المؤرخة في ٢٠١٢/١٢/٨ برئاسة دولة الدكتور عبدالله النسور وعضوية الذوات التالية أسماؤهم:

دولة رئيس مجلس الأعيان
معالي رئيس المجلس القضائي
معالي وزير تطوير القطاع العام/ مقرراً للجنة
معالي الدكتور رجائي المعشر
معالي الأستاذ الدكتور محمد الحموري
سعادة السيد عبد المجيد ذنيبات
سعادة السيد طلال أبو غزالة
سعادة السيدة عبلة أبو علبة
سعادة الدكتور موسى بريزات
سعادة السيد محمود إرديسات
سعادة السيد باسم سكجها

وحددت الرسالة الملكية مهام اللجنة بـ:

- مراجعة التشريعات ودراسة واقع جميع الجهات الرقابية، وتشخيص المشاكل التي تواجهها، والوقوف على مواطن الخلل والضعف.
- اقتراح التوصيات لتقويم سير عمل الجهات الرقابية في مكافحة الفساد وتعزيز التعاون فيما بينها.
- القيام بالتشاور والتواصل والحوار مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب والنقابات والقوى السياسية المختلفة، والانفتاح على الرؤى والأفكار التي يطرحها المواطنون وأصحاب الخبرة للوصول إلى:

- ميثاق يتضمن المبادئ الأساسية والمعايير الأخلاقية والمهنية الناظمة للعمل في القطاعين العام والخاص بما يضمن تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ويضمن كذلك تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص ومحاربة ظاهرة الواسطة والمحسوبية.
- خطة تنفيذية مرتبطة ببرنامج زمني محدد لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية والمساءلة والشفافية ومأسسة عملها وآليات التعاون فيما بينها، وتحديد واقتراح التشريعات المطلوب تعديلها والاحتياجات

الفنية لتطوير القدرات المؤسسية لدى الجهات ذات العلاقة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وقد ارتكزت اللجنة في نهج عملها على التوجيهات الملكية السامية والمتمثلة بما يلي:

- إرساء المبادئ العليا كالعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، إضافة إلى مكافحة الفساد، والشفافية، والمساءلة.
- محاربة الفساد بكافة أشكاله قبل وقوعه، وإصلاح الأنظمة الإدارية والمالية، وتعزيز القيم المؤسسية والضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة.
- ضمان إدارة المال العام وموارد الدولة ووضع الضوابط التي تمنع أي هدر فيها.
- تعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة في القطاع العام فيما يتعلق بالموازنات والعطاءات واللوازم الحكومية، بالإضافة إلى وجود إطار للتعيينات في الوظائف العليا ومعايير تقديم الخدمات وآلية معالجة الشكاوى والمظالم.
- تمكين أجهزة الرقابة وتعزيز قدراتها المؤسسية لردع ومكافحة الفساد وفق اختصاصاتها.
- تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ترسيخاً لثقافة الشفافية والمساءلة والحرص على الصالح العام.
- تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

عقدت اللجنة منذ تاريخ تشكيلها أربعة وعشرين اجتماعاً، التقت خلالها عدداً من رؤساء الهيئات والجهات الرقابية بهدف الاطلاع على واقع الحال في هذه الهيئات وتشخيص المشكلات والتحديات التي تواجهها، وفي ضوء الملاحظات والمناقشات التي دارت خلال اجتماعات اللجنة تم إعداد مسودة ميثاق النزاهة الوطنية ومسودة الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

- لقاءً تشاورياً مع الجامعات الحكومية والخاصة بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٦ ممثلةً برؤساء مجالس الأمناء ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات ذات العلاقة مثل (كليات القانون، والعلوم السياسية، والعلوم الاقتصادية، والعلوم الادارية، والإعلام، والشريعة،...) ورؤساء اتحادات الطلبة فيها. وتنفيذاً لتوجيهات صاحب الجلالة الملك المعظم في الرسالة الملكية السامية التي شدّدت على أهمية قيام اللجنة بالتشاور والتواصل والحوار مع جميع مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والنقابات والاستماع إلى الرؤى والأفكار التي يطرحها المواطنون وأصحاب الخبرة في سبيل صياغة ميثاق يتضمن المبادئ الأساسية والمعايير الأخلاقية الناظمة للعمل في القطاعين العام والخاص، وإعداد خطة تنفيذية مرتبطة ببرنامج زمني لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، قامت اللجنة بإعداد آلية لعقد اللقاءات التشاورية والمؤتمر الوطني العام، حيث عقدت اللجنة سبعة عشر لقاءً تشاورياً، وعلى النحو التالي:
- اثني عشر لقاءً تشاورياً في المحافظات بحضور نخبة من قادة الفكر والرأي في المحافظات، من الوزراء السابقين، والأعيان والنواب السابقين، والمجالس الاستشارية للمحافظات، ووجهاء العشائر والمخيمات، ورؤساء البلديات، وكبار الضباط المتقاعدين، وممثلين عن غرف الصناعة وغرف

التجارة، والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب، والقطاع النسائي والقطاع الشبابي في المحافظات، وكما يلي:

المحافظة	تاريخ اللقاء	المحافظة	تاريخ اللقاء
إربد	٢٠١٣/٩/٢	مأدبا	٢٠١٣/٩/١٢
عجلون	٢٠١٣/٩/٤	الكرك	٢٠١٣/٩/١٦
جرش	٢٠١٣/٩/٥	الطفيلة	٢٠١٣/٩/١٧
المفرق	٢٠١٣/٩/٩	معان	٢٠١٣/٩/١٨
البلقاء	٢٠١٣/٩/١٠	العقبة	٢٠١٣/٩/١٩
الزرقاء	٢٠١٣/٩/١١	العاصمة	٢٠١٣/٩/٢٤

- لقاءً تشاورياً مع القيادات التنفيذية في الجهاز الحكومي ممثلة بالوزراء والأمناء والمدراء العامين ومساعديهم والمفوضين ومدراء الإدارات والمديريات في الوزارات والمؤسسات والهيئات والدوائر الحكومية على هامش إطلاق منتدى القيادات الحكومية بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٨.
- لقاءً تشاورياً مع الأحزاب والنقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠.
- لقاءً تشاورياً مع أعضاء مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١.
- لقاءً تشاورياً مع أعضاء الأعيان بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣.

بالإضافة إلى توفير بريد إلكتروني ورقم فاكس تم من خلالهما استقبال المزيد من الملاحظات والاقتراحات والآراء.

وقد قامت اللجنة بجمع وحصر المقترحات والملاحظات التي تم طرحها في اللقاءات التشاورية وتبويبها وتضمين الأفكار والملاحظات ذات العلاقة بمنظومة النزاهة الوطنية في ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية وتم عرضهما على اللجنة في اجتماعين عُقد الأول بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١ والثاني بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٦ حيث تم التوصل إلى النسخة الأولية من ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

قامت اللجنة بنشر النسخة الأولية من الميثاق والخطة على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٦، ووُجهت دعوة للعديد من الشخصيات الوطنية التي تمثل مختلف فئات وشرائح المجتمع ومؤسساته للمشاركة في مؤتمر وطني عام لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، حيث تم إرفاق النسخة الأولية من الميثاق والخطة مع الدعوة، بهدف تمكين المشاركين من الاطلاع عليها وإرسال أية اقتراحات أو ملاحظات عبر وسائل اتصال خُصِّصَتْ لهذه الغاية خلال فترة زمنية امتدت لغاية ٢٠١٣/١١/٢٦.

وبعد تجميع الاقتراحات والملاحظات الواردة من المشاركين والمواطنين، ورصد ما أُثير حول هذا الموضوع في مختلف وسائل الإعلام، تم حصر وتبويب هذه الاقتراحات والملاحظات كما جاءت من مرسليها بغرض مناقشتها في المؤتمر الوطني العام وتضمين ما يتم التوافق عليه منها في الميثاق

والخطة.

عُقد المؤتمر الوطني لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية برعاية ملكية سامية في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣٠ وتم اعتماد آلية عمل محددة وُزع المشاركون فيها على أربعة عشر مجموعة عمل قامت كل مجموعة بتسمية أحد أعضائها ليكون رئيساً لها يتولى إدارة النقاش وتسليم التعديلات المقترحة من قبل المجموعة إلى اللجنة الملكية، حيث قُسّم برنامج العمل إلى جلستين تم في الجلسة الأولى مناقشة الاقتراحات والملاحظات الواردة على الميثاق وفي الجلسة الثانية مناقشة الاقتراحات والملاحظات الواردة على الخطة التنفيذية، حيث عُرضت التعديلات المقترحة من قبل رؤساء المجموعات في اجتماع عُقد مع اللجنة الملكية تم خلاله التوافق على الأخذ بالاقتراحات والملاحظات التي تحظى برأي الأغلبية لتضمينها في الميثاق والخطة، وتم إعلان ذلك للمشاركين في الجلسة الختامية للمؤتمر. وبعد الأخذ بالاقتراحات والملاحظات التي حظيت برأي الأغلبية تم التوصل إلى الصيغة النهائية لميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتضمينها في هذه الوثيقة.